

2019

# "كارنيغي": خبرات روسيا في الشرق الأوسط متعددة.. لكنها لم تحترف التعامل مع أي أزمة حتى الآن

أوجين رومر | مركز "كارنيغي" للأبحاث

تقدم هذه الدراسة لمحةً عامة عن السياسة الروسية في الشرق الأوسط في العقد الماضي، وأصولها، ودوافعها الرئيسية، وإنجازاتها، خاصةً منذ التدخل العسكري في سوريا عام 2015، وكذلك آفاقها. إنه يبحث في علاقات روسيا مع القوى الرئيسية في الشرق الأوسط - تركيا وإسرائيل والمملكة العربية السعودية ومصر وإيران. وتختتم بمضامين الولايات المتحدة وتوصياتها بشأن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.



عادت روسيا إلى الشرق الأوسط كلاعب قوة رئيسي. ومع ذلك، فإن مجموعة أدواتها متواضعة، ما يوفر فرصة للولايات المتحدة لتصحيح تغييرات السياسة الخارجية الأخيرة التي قام بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

**ملخص تنفيذي:** كان التدخل العسكري الروسي لعام 2015 في سوريا، يمثل لحظة محورية لسياسة "موسكو" في الشرق الأوسط. تعيّبت روسيا إلى حد كبير عن الشرق الأوسط تماماً في العقدين الماضيين، وتدخلت لإنقاذ نظام بشار الأسد، وأكدت نفسها كلاعب رئيسي في سياسات القوة في المنطقة. إن استخدام موسكو الجريء للقوة العسكرية وضعها كجهة فاعلة مهمة في الشرق الأوسط.

حدث التدخل على خلفية انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط، وتزايد عدم اليقين بشأن دورها المستقبلي هناك. إن إعادة التنظيم الجيوسياسي وعدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية في ليبيا وسوريا والتنافس بين إيران والمملكة العربية السعودية؛ قد أتاحت فرصاً لروسيا لإعادة بناء بعض العلاقات القديمة وبناء علاقات جديدة.

حدث تحول كبير في العلاقات في السنوات الأخيرة بين روسيا وإسرائيل. تعود العلاقات الجيدة الحديثة إلى العلاقة الشخصية إلى حد كبير، والدبلوماسية الشخصية بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ولكن بروز روسيا كلاعب رئيسي في سوريا يعني أن الإسرائيليين الآن ليس لديهم خيار سوى الحفاظ على علاقات جيدة مع "جارهم الجديد". يأمل بعض المسؤولين الإسرائيليين أن تساعد موسكو في مواجهة أكبر تهديد يواجهونه من سوريا - إيران ووكيلها "حزب الله". حتى الآن، سلّمت روسيا ببعض المطالب الإسرائيلية، لكن لم تحقق بعد كل ما تريده إسرائيل منها، وهناك دلائل قليلة ثمينة على أن روسيا تعترم الانفصال عن إيران، شريكها وحليفها الرئيسي في سوريا.

شهدت العلاقات الروسية الإيرانية تحولاً غير عادي نتيجة للتدخل الروسي في الحرب الأهلية السورية. من المرجح أن يؤدي انتصارهم المشترك إلى تباعد مصالحهم. إن روسيا مهتمة بإعادة سوريا إلى الاستقرار وجني ثمار السلام وإعادة الإعمار. إيران مهتمة باستغلال سوريا كمنصة في حملتها ضد إسرائيل. تفتقر روسيا إلى القوة

العسكرية والضغط الدبلوماسي للتأثير على إيران. وهذا يشكل عقبة كبيرة أمام طموحات "موسكو" في الشرق الأوسط.

حصلت العلاقات الروسية التركية على دفعة نتيجةً لتدخل روسيا في سوريا. تحسنت العلاقات الروسية التركية منذ سقوط الاتحاد السوفيتي. تعدّ العلاقات التجارية والطاقة، بالإضافة إلى الشعور المشترك بالغربة من الغرب هي المحرك الرئيسي لهذه العلاقة. لقد أعطتها التدخل الروسي في سوريا نوعاً جديداً، لأنه غير حساب المصالح التركية في سوريا، ولم يترك لأنقرة بديلاً عن مواكبة الأولويات الروسية هناك. لقد أدى الخلاف بين تركيا والغرب بسبب السياسة الاستبدادية السابقة إلى تعميق التقارب مع روسيا. ومع ذلك، فإنّ العلاقة لا تزال بعيدة عن شراكة حقيقية بالنظر إلى الاختلافات الجيوسياسية والثقافية والتاريخية التي تفرّق بينهما.

على غرار تركيا، لم يكن لدى المملكة العربية السعودية خيار سوى ترقية علاقتها مع روسيا. بالإضافة إلى حصتها في نتائج الصراع السوري والتنافس مع إيران. لدى المملكة العربية السعودية مصلحة متزايدة في تنسيق إنتاج النفط مع روسيا في وقت تتصارع فيهما كلتا الدولتين مع زيادة إنتاج الطاقة الأمريكية. كانت زيارة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى موسكو عام 2017 أول زيارة تاريخية؛ وتعهدت القوتان الكبيرتان في مجال الطاقة بتنسيق سياسات تصدير النفط. لكن مثل الإسرائيليين، من المرجح أن يشعر السعوديون بخيبة أمل، على أمل أن تؤدي العلاقات الأفضل مع روسيا إلى قيادتها التخلي عن شراكتها مع إيران. ومع ذلك، مع وجود أصوات أمريكية مؤثرة تدافع عن تقليص التزام الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، فإنّ العلاقات الجيدة مع روسيا توفر حماية إضافية، حتى وإن لم تكن موثوقة للغاية، ضدّ عدم اليقين.

يجب النظر في عودة روسيا إلى شمال إفريقيا على خلفية انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة. شهدت العلاقة بين موسكو والقاهرة- التي انقطعت في سبعينيات القرن الماضي في سبيل التوجّه المصري نحو الولايات المتحدة- تطوراً ملحوظاً بعد أحداث عام 2013 في مصر وصعود عبدالفتاح السيسي إلى الرئاسة. بعد انتقاده في الغرب بسبب انتهاكاته لحقوق الإنسان، وجدّ السيسي في بوتين شريكاً مناسباً للمساعدة في تعزيز مكانته المحلية والضغط على واشنطن. برزت مصر كعميل مهم للأسلحة الروسية. تشاركت كلٌّ من روسيا ومصر في دعم أحد الفصائل في الحرب الأهلية

الليبية، الجيش الوطني الليبي، لكن البلاد ما زالت منقسمةً إلى حدّ كبير، حتى لا يتمكن الجيشُ الوطني الليبي من تحقيق نصرٍ حاسم. تتوقع موسكو أن يكون لها رأيٌ في المفاوضات حول الصراع وإعادة تأسيس الفرص التجارية التي خرجت عن مسارها بسبب وفاة معمر القذافي.

بعكس مسار الحرب الأهلية السورية وإنقاذ عميلٍ قديم، أرسلت موسكو رسالةً إلى أنظمة الشرق الأوسط الأخرى بأنها شريكٌ موثوق به. لا يكاد أي شخص يشكك في أنّ موسكو قد وضعت نفسها كعنصرٍ فاعل جيوسياسي وعسكري مهم على مفترق طرق المثل في العالم بعد عقود من التفوق العسكري الأمريكي بلا منازع. لقد وضعت روسيا نفسها كمحاورٍ قيمٍ لجميع أطراف الصراع في المنطقة.

ومع ذلك، فإنّ أحدَ الإنجازات الرئيسية لروسيا يعد رمزاً أيضاً لحدود قوتها ونفوذها في الشرق الأوسط. في منطقةٍ تمزقها التنافساتُ العنيفة، فإن القدرة على التحدث مع الجميع دون الانحياز إلى جانبهم لها فائدةٌ محدودة. في غياب القدرات الرئيسية لإسقاط القوة والموارد الاقتصادية، ومع اقتراب عاصمتها الدبلوماسية إلى حدّ كبير من الاستعداد المُعلن للتحدث مع جميع الأطراف، فإن نفوذَ روسيا لا يكفي لحلّ أي من المشاكل العديدة في المنطقة.

بالنسبة للولايات المتحدة، تعدّ عودة روسيا إلى الشرق الأوسط مهمةً، لكنها بالكاد تحوّل زلزالي. الكثيرُ مما أنجزته روسيا يعود إلى إعادة النظر في التزاماتها في المنطقة. يتمثل التحدي الذي يواجه الولايات المتحدة في تحديد مصالحها الخاصة والدفاع عنها هناك، واكتساب فهم أفضل للمصالح الروسية ودوافع السياسة، واستكشاف المدى الذي تتصادم فيه المصالحُ الأمريكية والروسية حقاً، وأين لا تفعل ذلك. مع قيام صنّاع القرار في الولايات المتحدة بتطوير سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، سيحتاجون إلى التفكير بشكل أكثر إبداعاً حول كيفية البناء على جهود نزع السلاح الناجحة مع روسيا في سوريا، وتطوير نموذجٍ للتعايش في المنطقة ككل.

## مقدمة:

كان التدخلُ العسكري الروسي في سوريا في خريف عام 2015 بمثابة نقطة التحول الرئيسية في الحرب الأهلية السورية، وعودة روسيا إلى الشرق الأوسط كلاعبٍ رئيسي في القوة بعد غيابٍ دام عشرات السنين. غيّرت القواتُ الجوية الروسية-

بالتعاون مع القوات الإيرانية على الأرض- مسار الحرب، وأنقذت حكومة الرئيس السوري بشار الأسد من الانهيار الوشيك. استخدم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هذا النصر لإحياء الشراكات القديمة وإطلاق شراكات جديدة. لقد عقد مؤتمرات لتقرير مصير سوريا ما بعد الحرب الأهلية، وتبادل الزيارات مع الحلفاء الأمريكيين في الشرق الأوسط منذ فترة طويلة، ووقع اتفاقات لبيعهم أسلحة ومحطات الطاقة النووية. يبدو أن روسيا عادت من الخليج إلى شمال إفريقيا، خاصة وأن الولايات المتحدة- المنهكة منذ ما يقرب من عقدين من الحروب التي لا نهاية لها- تبدو حريصة على تقليل التزاماتها في المنطقة إلى الحد الأدنى. ودون رغبة في الوقوف في طريق الطموحات الروسية، أصبحت سياسة الولايات المتحدة غير منتظمة ومضطربة بشكل متزايد للخصوم والحلفاء القدامى على حد سواء.

في الواقع، يعدُّ قرارُ الرئيس دونالد ترامب في أكتوبر 2019 بسحب القوات الأمريكية المتبقية من شمال سوريا، ضوئاً أخضر على العمل العسكري الذي تقوم به تركيا و الميليشيات التي تقودها ضدَّ الأكراد حلفاء الولايات المتحدة السابقين، يعدُّ أبرز مظاهر رغبة واشنطن في إنهاء ما يقرب من عقدين من الحرب . لقد ضاعفت من الانطباع بانسحاب أمريكي سريع من الشرق الأوسط وهيمنة روسيا. وما زاد الطين بلةً تزامن انسحاب الولايات المتحدة من شمال سوريا مع زيارات منتصرة من بوتين إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وكلاهما من الحلفاء الأمريكيين.

ومع ذلك، فإنَّ التقييم الرصين لمساعي الكرملين في جميع أنحاء الشرق الأوسط يشير إلى أن صورة صعوده هي نوعٌ من المبالغة إلى حدِّ ما، وأن الإنجازات الفعلية للدبلوماسية الروسية في جميع أنحاء المنطقة أكثر تواضعاً مما تبدو عليه في البداية. بالطبع، لا ينبغي التقليل من إنجازات الكرملين أو تجاهلها حتى الآن. لكن أكبر إنجاز منفرد- انتصار مشترك في الحرب الأهلية السورية- والذي وضع روسيا كقوة رئيسية في البلد الذي مزقته الحرب، يأتي مع مجموعة من التحديات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية الرئيسية، التي تجعل مهمة الفوز بالسلام أكثر صعوبةً من الفوز في الحرب.

من الخليج الفارسي إلى شمال إفريقيا، أنتجت الدبلوماسية الروسية الرنانة مجموعةً من الصفقات المتعلقة بالتجارة والاستثمار والإعلانات المشتركة حول التعاون الموسع في مختلف المجالات. ومع ذلك، فإن إلقاء نظرة فاحصة على هذا النمط المثير للإعجاب

من النشاط يوضح أن التنفيذ العملي لهذه الاتفاقيات والصفقات يتخلف أو لا يزال غير محقق. لا تزال تجارة روسيا مع الشرق الأوسط متواضعة للغاية، وهناك احتمال ضئيل أن يتغير هذا الوضع في المستقبل المنظور.

تقدم هذه الدراسة لمحة عامة عن السياسة الروسية في الشرق الأوسط في العقد الماضي، وأصولها، ودوافعها الرئيسية، وإنجازاتها، خاصة منذ التدخل العسكري في سوريا عام 2015، وكذلك آفاقها. إنه يبحث في علاقات روسيا مع القوى الرئيسية في الشرق الأوسط - تركيا وإسرائيل والمملكة العربية السعودية ومصر وإيران. وتختتم بمضامين الولايات المتحدة وتوصياتها بشأن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

### ماذا الذي يدفع السياسة الروسية؟

لماذا تعود روسيا إلى الشرق الأوسط؟ ما الذي يفسر طموحها لإعادة تأسيس نفسها كوسيط قوة في المنطقة المضطربة؟ لماذا تسعى للحصول على دور رئيسي في منطقة شهدت فيها القوى الكبرى - بما في ذلك الاتحاد السوفياتي - طموحاتها محبطة، وتضيق ثرواتها في السعي وراء خطط عظمى؟ الجواب المختصر هو أن الشرق الأوسط هو مفترق طرق العالم، حيث تقضي التقاليد والمصالح والطموح السياسي بوجود روسي نشط.

لقد كان غياب روسيا عن المنطقة في أعقاب الحرب الباردة بمثابة خروج كبير عن القاعدة. كان حضور موسكو النشط لما بعد عام 2015 بمثابة استئناف للمشاركة الروسية منذ قرون في شؤون المنطقة.

تعود المشاركة الروسية في شؤون الشرق الأوسط إلى عهد بطرس الأكبر وتأسيس الدولة الروسية الحديثة، إن لم يكن قبل ذلك. كما هو الحال مع العديد من مساعي السياسة الخارجية الطويلة الأمد، فقد جمعت السياسة الروسية بين عناصر الجغرافيا السياسية والمنافسة بين القوى العظمى والأيديولوجية والدين. في أوقات مختلفة من التاريخ، خاضت القوات المسلحة الروسية معارك برية ضد الجيوش الفارسية والتركية والبريطانية والفرنسية، وواجهت قواتها البحرية في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط.

في الماضي القريب، بعد الحرب العالمية الثانية، برز الاتحاد السوفيتي كوجود رئيسي في شؤون الشرق الأوسط، مؤمناً شراكاتٍ مع مصرَ والعراق وليبيا وسوريا وإستونيا. رسخ الاتحاد السوفيتي نفسه كداعم رئيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. كانت المشاركة السوفيتية في شؤون الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة متعددة الجوانب، واستلزم ذلك تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية، والمساعدة العسكرية والتدريب، ومبيعات الأسلحة، وحتى المشاركة المباشرة في نزاعات المنطقة لدعم الدول العميلة. كان الاتحاد السوفيتي طرفاً رئيسياً في الجهود المبذولة لإيجاد حلٍّ سلمي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. أصبحت البحرية السوفيتية وجوداً منتظماً في البحر الأبيض المتوسط. استذكر المسؤولون الأمريكيون السابقون التهديدات السوفيتية بالتدخل ومخاطر المواجهات الأمريكية السوفيتية في الحربين 1967 و 1973 بين العرب وإسرائيل.

كان للسياسة الروسية في الشرق الأوسط محركاتٌ متعددة ومتنوعة. تأثرت العوامل الجيوسياسية والإيديولوجية بعلاقاتها الدينية والثقافية بالمنطقة الشاسعة، حيث لعبت الإمبراطوريتان الروسية والعثمانية دورهما في التنافس منذ أمد طويل، من البلقان إلى آسيا الصغرى والشام. مع مرور الوقت، شملت تلك الدوافع السعي إلى موانئ المياه الدافئة والتوسع الإقليمي، وحماية المؤمنين المسيحيين الأرثوذكس والسلاف المظلومين تحت الحكم العثماني، ودعم مختلف الحركات والأنظمة في فترة ما بعد الاستعمار أو الثورية. انخرطت روسيا بالكامل في التنافس المباشر بين القوى العظمى على النفوذ في المنطقة المتنازع عليها، حيث كان لجميع القوى الكبرى في اليوم مصالح، وسعت إلى إبراز القوة والنفوذ.

وراء التاريخ والتقاليد، يمكن تفسير الطموح الروسي بالعودة إلى الشرق الأوسط بقرب المنطقة من حدود روسيا. إن المطالبة بدورٍ رئيسي في شؤون البحر المتوسط بحكم كونها قوة على البحر الأسود لها جذورٌ عميقة في الفكر والسياسة الاستراتيجية الروسية. الجغرافيا لا تدفع فقط الطموحات الجيوسياسية الروسية، ولكن لها أيضاً عواقبٌ واضحة على الأمن القومي الروسي. بالنظر إلى التضاريس الصعبة والحدود التي يسهل اختراقها لجيرانها، فإن احتمالَ عدم الاستقرار في بلاد الشام الذي يمتد إلى منطقة القوقاز المضطربة في روسيا يمثلُ مشكلةً لا يمكن لمحلل أو مسؤول أمن قومي روسي تجاهلها. حتى عندما تكون هناك اختلافاتٌ مشروعة في الرأي حول أفضل طريقة لحماية روسيا من تلك الحالة الطارئة، لا يمكن إنكار وجود هذه المشكلة.

كما لا يمكن لأحد أن ينكر أن لروسيا مصالح في المنطقة تتجاوز الارتباطات التاريخية والأمن. قد يبدو، على أساس الإحصاءات، أن التجارة الثنائية مع معظم الدول الفردية ليست محركاً رئيسياً للسياسة الروسية في الشرق الأوسط ككل، لأن المنطقة الإجمالية تحتل مرتبة منخفضة نسبياً بين الشركاء التجاريين الروس. كانت تركيا الشريك التجاري الهام الوحيد لروسيا في الشرق الأوسط في عام 2017، حيث بلغ إجمالي حجم التجارة أقل قليلاً من 16.5 مليار دولار.

لكن الأرقام يمكن أن تكون مضللة. كانت العديد من دول المنطقة - الجزائر ومصر والعراق - من المشترين المهمين تاريخياً للأسلحة الروسية. صناعة الأسلحة هي مجموعة ذات نفوذ في روسيا، وكانت مبيعات الأسلحة منذ فترة طويلة أكثر من مجرد مصدر إيرادات آخر لهذا القطاع من الاقتصاد الروسي. خلال العصور العجاف، عندما جفت ميزانيات المشتريات الخاصة بالجيش الروسي، كانت صادرات الأسلحة ضرورية للحفاظ على الصناعة. في الآونة الأخيرة، كانت صادرات الأسلحة بمثابة أداة مهمة للسياسة الخارجية الروسية.

إن الاهتمام الاقتصادي الروسي الأهم في الشرق الأوسط إلى حد بعيد يتمثل في دور المنطقة كمورد للنفط والغاز إلى الاقتصاد العالمي. باعتبارها واحدة من أكبر ثلاث دول منتجة للهيدروكربونات في العالم، تمتلك روسيا حصة حيوية في مستقبل سوق النفط والغاز العالمي. تؤثر أنشطة منتجي النفط ومنتجي الغاز في الشرق الأوسط - وبشكل متزايد - بشكل مباشر على الرفاهية الاقتصادية الروسية والاستقرار السياسي. على الرغم من أن منتجي روسيا والشرق الأوسط هم منافسون، إلا أنهم يضطرون بشكل متزايد إلى تنسيق أنشطتهم كمناصب مهيمنة في السابق لأن القوى العظمى في مجال الطاقة تواجه تحديات من خلال إدخال مصادر جديدة للإمداد والتقنيات.

أبدت العديد من دول الشرق الأوسط اهتمامها بالاستثمار في الاقتصاد الروسي، بينما تجاوزت عبارات الاهتمام المبالغ الفعلية المستثمرة حتى الآن، إلا أنها لن يتم رفضها. بالنسبة لروسيا، التي تكافح للتغلب على العقبات المزدوجة لعقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومناخها الاستثماري السيئ، تعتبر إمكانية استثمار بعض أكبر صناديق الثروة السيادية مهمة ومرحبة كدليل على قدرتها على الخروج من العزلة الدولية والاقتصادية المحتملة.



أخيراً وليس آخراً، هناك السياق السياسي الداخلي للسياسة الخارجية الروسية. طوال فترة حكم بوتين على رأس السلطة، كان جعلُ روسيا عظمة مرة أخرى هدفاً رئيسياً واضحاً للسياسة الخارجية الروسية ومنصة بوتين السياسية الداخلية. كان التدخل العسكري الروسي لعام 2015 في سوريا علامةً فارقة في هذا المسعى - نشر عسكري رفيع المستوى في منطقة تسيطر عليها الولايات المتحدة منذ فترة طويلة، في تحدٍ لاحتكار "الدولة التي لا غنى عنها" لاتخاذ القرارات في الشرق الأوسط. في أعقاب ضم 2014 لشبه جزيرة القرم، كان الانتشارُ السوري منعطفاً مهماً ليس فقط في السياسة الروسية في الشرق الأوسط، ولكن في السياسة الخارجية الروسية عموماً. من شأن التدخل الناجح في سوريا أن يُظهرَ لواشنطن وبروكسل أن سياستهم المتمثلة في عزل روسيا وتهميشها في الشؤون العالمية وإجبارها على التراجع تحت وطأة العقوبات الأمريكية - الأوروبية محكومٌ عليها بالفشل؛ لا يمكن تهميش روسيا أو عزلها، ولن تتراجع.

على مدى عقود وقرون قبل تفكك الاتحاد السوفيتي وفقدان أراضي كانت لفترة طويلة جزءاً من الإمبراطورية الروسية، كان الوجودُ الروسي في الشرق الأوسط معترفاً به كظاهرة طبيعية وعنصر رئيسي في سياسة المنطقة المعقدة و السياق الأوسع لسياسة القوى العظمى. لم تكن شرعيتها موضع شك على الإطلاق. كان يجب معارضتها، كما كان الحال في القرن التاسع عشر، عندما حاربت المملكة المتحدة وفرنسا روسيا في شبه جزيرة القرم؛ تنافسوا، كما سعت الولايات المتحدة وحلفاؤها خلال الحرب الباردة؛ ولكن ليس استجاباً باعتباره انحرافاً. يمكن القول إن ضم شبه جزيرة القرم 2014 بشكل غير قانوني كان متسقاً مع سعي روسيا التقليدي للوصول إلى البحر المتوسط دون عوائق. قام الكرملين بتبريرها للجمهور الروسي من حيث الاستمرارية التاريخية مع نضالات وانتصارات القرون السابقة. لا يحتاج المرء إلى وضع الكثير من هذه الدعاية ليخلص إلى أنه مع عودة روسيا إلى الشرق الأوسط في عام 2015، فإن الجغرافيا السياسية في المنطقة لا تدخل مرحلة جديدة، ولكنها تعود إلى الوضع الراهن.

تقدم هذه الدراسة لمحةً عامة عن عودة روسيا إلى الشرق الأوسط كممثل رئيسي، والدور الحاسم الذي لعبه تدخلها في سوريا في عام 2015 في هذا المشروع. حدث التدخل في الحرب الأهلية السورية على خلفية محاولة الولايات المتحدة فك الارتباط

عن المنطقة المضطربة، وبالتالي الحد بشكل كبير من خطر المواجهة الأمريكية الروسية. خلق فكُّ الارتباط الأمريكي من الشرق الأوسط فرصاً متعددة لروسيا للوصول إلى شركاء الولايات المتحدة الذين يبحثون عن الطمأنينة في وقتٍ من عدم اليقين - في بلاد الشام، وفي الخليج الفارسي، وشمال إفريقيا. على الرغم من نجاح موسكو في بناء أو استعادة الروابط المهمة في هذه المناطق، فليس لديها الوسائل ولا الطموح لملء الفراغ الناتج عن انسحاب الولايات المتحدة. يبدو الكرملين حريصاً على عدم الإفراط في التعبير عن نفسه ومضمونه للبقاء كعنصر فاعل لا غنى عنه - الذي يعدّ وجوده ضرورياً، حتى لو لم يكن كافياً، لمعالجة العديد من مشكلات المنطقة. علاوةً على ذلك، فإن الميزة التي تتمتع بها روسيا منذ عودتها إلى السياسة في الشرق الأوسط هي القدرة على التحدث مع جميع الأطراف - هي أيضاً عاملٌ رئيسي يحدّ من سعيها إلى تعزيز دورها في المنطقة. إن الانتقال إلى أبعد من كونه محاوراً للجميع وأن يصبح وسيط قوة حقيقي في الشرق الأوسط، سيتطلب التحيز إلى جانب الصراع الرئيسي الذي يمزق المنطقة - بين إيران والجميع تقريباً. حتى الآن، لم تكن روسيا مستعدةً أو قادرة على اتخاذ هذه الخطوة، وبدلاً من ذلك تبدو عازمةً على البقاء مع الطرف الذي يمكن للجميع التحدث إليه.

### التراجع في التسعينات

كانت فترة التسعينيات فترة تراجع روسية واسعة وعميقة من المسرح العالمي، ولم يكن الشرق الأوسط استثناءً لهذه الظاهرة. لم يكن الاقتصاد الروسي في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي في وضع يسمح له بالحفاظ على وجود عسكري نشط أو أي درجة حقيقية من المشاركة الدبلوماسية أو الاقتصادية أو الإنسانية في الشرق الأوسط. أثر نقص الموارد بشدة على منشآتها العسكرية وقيد قدراتها على إسقاط القوة.

كان للشرق الأوسط جاذبية كبيرة للدولة الروسية التي تعاني من ضائقة مالية. كمصدر رئيسي للهيدروكربونات، كان منافساً وليس سوقاً للاقتصاد الروسي. لم تكن دول المنطقة ذات الغالبية المسلمة شريكةً طبيعية لروسيا، في حين قامت بحملة عسكرية وحشية لقمع تمرّد المسلمين في الشيشان وأماكن أخرى في القوقاز. لم تترك المكانة البارزة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط مساحةً كبيرة لروسيا لتوسيع نفوذها هناك بمواردها القليلة المتبقية. سواء بالمعنى الحرفي أو المجازي، لقد تم تفويتها والاستعانة بمصادر خارجية. لم يكن التنافس بأي حال من الأحوال، ناهيك عن الفوز.

كان ما تبقى هو مستوى متواضع نسبياً من النشاط الدبلوماسي الذي تمحور حول هذا المبدأ، ولكن في ذلك الوقت كانت الدوافع وراء السياسة الخارجية الروسية على ما يبدو مجردة: عالم متعدد الأقطاب. وفقاً لخطة سياسية مؤثرة دفعها يفغيني بريماكوف، الذي شغل منصب وزير الخارجية من 1996 إلى 1998 ورئيس الوزراء من 1998 إلى 1999، ستشكل روسيا إلى جانب الصين والهند ثقلاً عالمياً مضاداً للولايات المتحدة، بينما خصومهم في الحرب الباردة يتطلعون إلى إدامة النموذج الأحادي القطب وإدارة العالم بمفرده. ومع ذلك، لم يكن الشرق الأوسط موطناً لأية قوة كبرى يمكنها الانضمام إلى التحالف الروسي الصيني الهندي. بدلاً من ذلك، كانت المنطقة ساحةً فريدة من نوعها للمنافسة، حيث يمكن تحدي الهيمنة الأمريكية بمجرد حصول روسيا على الموارد اللازمة للقيام بذلك.

طوال التسعينات وأوائل الألفية الثانية، كانت أهم علاقة استطاعت روسيا أن تحافظ عليها في الشرق الأوسط هي علاقاتها مع إيران. ومع ذلك، كان ذلك على-الأقل جزئياً- انعكاساً لضعف روسيا وليس قوتها. كانت العلاقات الروسية الإيرانية أقلّ نتاجاً للدبلوماسية الروسية النشطة من وضع المنبوذ الإيراني الدولي وحاجة الشركاء. بالنسبة لروسيا، شكلت عزلة إيران فرصةً فريدة للحفاظ على مطالبتها- كقوة لها مصالح في الشرق الأوسط وصوت رئيسي في جهود المجتمع الدولي- للحدّ من البرنامج النووي الإيراني.

إلى جانب العلاقة مع إيران، تمكنت روسيا من الحفاظ على علاقتها مع سوريا، بما في ذلك المنشأة البحرية في طرطوس، ومبيعات الأسلحة، وإعفاء الديون من الحقبة السوفيتية. هذه العلاقة كانت تُعتبر عموماً آخر محطة روسية في الشرق الأوسط، وهي علامة على عدم أهميتها الإقليمية أكثر من كونها نقطة انطلاق لإظهار قوتها ونفوذها.

في مكان آخر، تجلّى الوجود الروسي في المنطقة خلال تلك الفترة في الغالب في السعي وراء فرص السوق لصناعة الأسلحة المتعثرة، وكذلك المشاركة الدبلوماسية غير المهمة إلى حد كبير والتي تهدف إلى إظهار أن روسيا كانت لا تزال مهتمةً بالحفاظ على العلاقات مع المنطقة. لم ينظر إليه على أنه ممثل رئيسي، ولا حتى قابل للمقارنة عن بُعد مع الولايات المتحدة. تجاهلت إدارة جورج دبليو بوش الاحتجاجات الروسية ضد الغزو الأمريكي للعراق والإطاحة بصادم حسين، عميل موسكو السابق، ولم تستطع روسيا فعل الكثير لتغيير ذلك.

كانت تشكك دائماً في حركات دعاة الديمقراطية على مستوى القاعدة، وتخشى من تشجيع الغرب لها - خاصة وأن الولايات المتحدة تبنت الترويج للديمقراطية كواحد من أهداف السياسة الخارجية الرئيسية. كانت موسكو سريعة لإلقاء اللوم على الربيع العربي 2011 وعلى التخريب المتهور للولايات المتحدة الحالي للأنظمة والحكومات الشرعية في الشرق الأوسط. بالنسبة للمسؤولين الروس، فإن التدخل في ليبيا من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، والذي أدى إلى سقوط نظام معمر القذافي الذي عاش منذ فترة طويلة، وتأييد الغرب لأجواء الاحتجاجات المناهضة للنظام في سوريا كان أكثر من دليل كافٍ على أن الاضطرابات في الشرق الأوسط كانت نتاجاً للتصميمات الجيوسياسية الأمريكية في المنطقة.

حقيقةً، إن الربيع العربي الذي أعقب غزو العراق، والذي تم تنفيذه باسم ديمقراطية المنطقة؛ ثم خطاب الرئيس باراك أوباما في القاهرة عام 2009 ؛ ثم تصريحات وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في عام 2012 بأن نظام الأسد قد فقد شرعيته و "يجب أن يذهب" قدم دليلاً إضافياً على أجندة واشنطن أحادية القطب في الشرق الأوسط.

## المحور السوري

كانت الاضطرابات في سوريا، والتي بدأت في عام 2011 وسرعان ما تصاعدت إلى حرب أهلية كاملة، هي المحفز لتغيير نوعي في تورط روسيا في الشرق الأوسط.

كانت الاعتبارات واضحة في قرار الكرملين بزيادة مشاركته في الصراع السوري. كانت سوريا، كما ذكرنا سابقاً، آخر موطن قدم في الشرق الأوسط يمكن لموسكو اعتباره دولة عميلة لها. كانت إيران كبيرة جداً وتتبع سياسة خارجية مستقلة جداً بحيث لا يمكن اعتبارها عميلاً روسياً. كانت سوريا- في هذه الحالة- موطناً لآخر منشأة عسكرية روسية في الشرق الأوسط، وأكبر موقع للتنصت الإلكتروني في روسيا خارج أراضيها في اللاذقية. امتدت علاقة الكرملين مع عائلة الأسد الحاكمة إلى سبعينيات القرن الماضي.

بدأ الفصل الجديد في سياسة موسكو للشرق الأوسط على خلفية تدهور عام للعلاقات بين روسيا والغرب. تصاعدت الخلافات مع واشنطن حول التعامل مع النزاع المتصاعد في سوريا مع تلاشي "إعادة ضبط" عهد أوباما، وتصاعد التوتر بين موسكو وواشنطن مع عودة بوتين إلى الرئاسة وسط انتقادات أمريكية لقمع بوتين للاحتجاجات المحلية. إن

الأزمة في أوكرانيا وضّمّ القرم من قبل روسيا في عام 2014 إلى جانب كل الاهتمام في علاقة تعاونية من كلا الجانبين، باستثناء عدد قليل من القضايا ذات الأهمية الحيوية. في هذا السياق، اكتسب التدخل الروسي المتزايد في سوريا مؤيداً معادياً للولايات المتحدة.

تطورت المشاركة الروسية في سوريا على مدار عدة سنوات. لقد بدأت بدعم سياسي ودبلوماسي واقتصادي في الغالب لنظام الأسد، وتصاعدت إلى ارتباط عسكري مباشر بالأحذية على الأرض والقوات الجوية في السماء. لقد كان هذا التطور نتاجاً مباشراً للثروات المتغيرة لنظام الأسد.

### نصرٌ اقتنصته روسيا من فكي الهزيمة

اشتدت المشاركة الروسية في سوريا مع تصاعد الحرب الأهلية داخل البلاد واحتلال الصراع على نحوٍ متزايد مركزَ الصدارة في الدبلوماسية الدولية. قوبلت الاحتجاجات الأولية وقمعُ نظام الأسد لها بردودٍ مختلفة لكنها متوازية ومتصاعدة من واشنطن وموسكو. نظرت إدارة أوباما إلى الاحتجاجات على أنها محاولةٌ مشروعة من قبل القوى السورية الناشئة المؤيدة للديمقراطية، وتعبيراً عن رغبة الشعب السوري في حكومة أكثر تمثيلاً وانفتاحاً. تبعاً لذلك، أدانت الإدارة تصرفات نظام الأسد لقمع الاحتجاجات. مع تصاعد النزاع إلى حرب أهلية كاملة، قدمت الولايات المتحدة الدعم السياسي والدبلوماسي والمادي للقوات المناهضة للأسد. من جانبها، أدانت الحكومة الروسية الاحتجاجات باعتبارها محاولةً غيرَ شرعية مستوحاة من تغيير النظام. وصفت المعارضة بالإرهابيين. أيدت تصرفات نظام الأسد لقمعها؛ وقدمت أيضاً الدعم المادي للأسد للقيام بذلك.

مع اشتداد المواجهة وتصاعد الإدانة الأمريكية لنظام الأسد، ازدادت كذلك الإجراءات الروسية لدعم الأسد. وأحبطت روسيا- في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة- كلَّ الجهود الأمريكية لممارسة الضغط الدولي على الأسد لإجباره على تخفيف قمعته للمعارضة والتفاوض معها. وتحولت روسيا- التي انضمت إليها الصين- إلى عائق لا يمكن التغلب عليه أمام مساعي الولايات المتحدة لفرض عقوبات شاملة، بما في ذلك فرض حظر على تسليم الأسلحة والمعاملات المالية للحكومة السورية.

في غضون ذلك، برزت إيران أيضاً- كمشاركٍ حاسم في الصراع- على استعدادٍ للتدخل بحذاء على الأرض. وقد عززَ تقاربُ مصالح طهران وموسكو في دعم بشار الأسد، حيث قدمت روسيا مساعدةً مادية ودبلوماسية مكثفة، بالإضافة إلى دعم المخابرات للنظام السوري المحاصر، وكذلك إيران التي توفر القوى البشرية لمحاربة خصوم النظام.

هذه الشراكة وتقسيم العمل زرعت بذورَ التوترات المستقبلية في العلاقات الإيرانية الروسية. كما ذكر أدناه، في مناقشة علاقات روسيا مع إيران، فعلى الرغم من التقاء مصالحهم في دعم نظام الأسد، تتباين مصالحهم على المدى الطويل. وإن التوفيقَ بينهما- في الوقت الذي تتبّع فيه روسيا أجندةً أكثر شمولاً في الشرق الأوسط- سيظل تحدياً دبلوماسياً معقداً بالنسبة لموسكو.

مع تورط سوريا في حربٍ أهلية واسعة النطاق، برّرت روسيا دعمها لنظام الأسد كشكل شرعي من أشكال المساعدة لحكومةٍ صديقة تتعرض للهجوم من قبل جماعات معارضة غير مشروعة، مستوحاة من الخارج، ومزودة بالخلايا الإرهابية. أكد المسؤولون الروس أنّ أفعالهم يتم تنفيذها بناءً على الطلب وبموافقة كاملة من الحكومة السورية الشرعية المُعترف بها دولياً. كما لاحظ المعلقون الروس أنّ ظهورَ ما يسمى بالدولة الإسلامية، التي أقامت عاصمتها في مدينة الرقة السورية وشكلت تهديداً كبيراً لنظام الأسد، كان نتيجةً مباشرة لغزو الولايات المتحدة المزعزع للاستقرار في العراق وانسحابٍ سابق لأوانه، والذي خُلف وراءه دولةٌ مكسورة. وبالتالي، كان الدعم الروسي للحكومة السورية مرسوماً وكأنه جزءٌ من حملة دولية ضد الإرهاب، على غرار الدولة الإسلامية وغيرها من الجماعات الأقل بروزاً، والتي ادّعت موسكو أنها جزءٌ مهم من القوات المناهضة للأسد.

كان لهذه الحملة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية آثاراً متعددة على جماهيرٍ مختلفة. لقد زودت نظام الأسد بدعم لا يقدر بثمن وحماية دبلوماسية، وكانت بمثابة انفتاح لروسيا لإدراج نفسها في سياسات الشرق الأوسط، ووضع روسيا كقوة كبرى مستعدة وقادرة على الوقوف في مقابل الولايات المتحدة. وكان آخرها تطوراً جديداً ملحوظاً، بالنظر إلى أن الولايات المتحدة في عام 2003 تجاهلت الاعتراضات الروسية على غزو العراق، وأن روسيا لا تستطيع فعلَ الكثير حيال ذلك. إن الرسالة التي لا لبس

فيها والتي تشير إلى دخول ممثلٍ رئيسي جديد إلى الشرق الأوسط قد تم سماعها في جميع أنحاء المنطقة.

كانت المناورة الدبلوماسية الروسية لعام 2013 لإشراك الولايات المتحدة في جهدٍ مشترك لإزالة الأسلحة الكيميائية من سوريا خطوةً مهمةً بشكل خاص من جانب روسيا. لقد عرضت صورة الدبلوماسية الروسية، التي تمنع الولايات المتحدة من شن ضربات عقابية على الحكومة السورية بدافع الانتقام من استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية ضد المعارضة والمدنيين. لقد عززَ هذا التكتيكُ من سمعة روسيا كمثل دبلوماسي بارع ومنافس للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث لم يكن لدى الأخير في السابق أيّ مساوٍ.

### عودة الجيش الروسي إلى الشرق الأوسط

على الرغم من الحملة الروسية لدعم نظام الأسد، كان الجيش السوري يخسر في ساحة المعركة. في صيف عام 2015، كان في خطر التعرض للهزيمة من قبل مجموعة من تنظيم الدولة الإسلامية وقوات المعارضة المناهضة للأسد. مع الوضع الراهن غير المستدام، واجه الكرملين خيارين مختلفين بشكل أساسي: السماح لنظام الأسد بالانهيار أو التدخل عسكرياً ومحاولة حمايته.

أعطى احتمالُ الهزيمة العسكرية وانهيارُ الحكومة السورية المسؤولين الروس إشارةً إلى العديد من العواقب غير المرغوب فيها للغاية. كان سقوط نظام "الأسد" سيعدُّ بمثابة إخراج للكرملين، الذي وضع نفسه كحامٍ للأسد وكداعم للحكومات الشرعية (حتى وإن لم تكن تحظى بشعبية) التي يهددها عدمُ الاستقرار والإرهاب الداخليين. كان سقوط الأسد سيُعتبر انتصاراً للولايات المتحدة والجماعات المعارضة السورية المدعومة منها. اتهم المسؤولون الروس بأنّ فوزَ هؤلاء كان يمكن أن يحوّل سوريا إلى مرتع للإرهاب الدولي، والذي سينشرُ مخالفه خارج سوريا، بما في ذلك روسيا وآسيا الوسطى.

كانت المخاطرُ المرتبطة بالتورط العسكري الروسي المباشر في الحرب السورية واضحةً أيضاً. إذ كان ثمة اعتقادٌ - غير مكتوب ولكنه واسع الانتشار - بأنّ الصدمة المشتركة للحملة السوفيتية في الثمانينيات في أفغانستان وحرب التسعينات في الشيشان ستشكل عائقاً نفسياً وسياسياً قوياً أمام تدخلٍ عسكري آخرٍ قد يؤدي إلى العديد من

الإصابات الروسية وتورط لا نهاية له، في صراع مماثل لتلك الموجودة في العراق وأفغانستان، والتي كانت الولايات المتحدة تواجه منها صعوبة في تخلص نفسها. ذكر اعتقاد ذو صلة أنّ شنّ حملة عسكرية طويلة المدى بعيداً عن الحدود الروسية - حرب اختيار وليست ضرورة - من شأنه أن يخاطر بردّ فعلٍ سياسي محليّ. كان هناك تقييمٌ طويل الأمد مفاده أن الجيش الروسي لم يكن لديه ما يلزم من معدات وأسلحة وتدريب للحفاظ على عملية طويلة المدى. وكذلك كانت تشكل الحالة غير المستقرة للاقتصاد الروسي، التي عانت من ضربة كبيرة نتيجةً للانخفاض الحاد في سعر النفط، حاجزاً إضافياً؛ كما كان الصراع مع أوكرانيا لا يزال دون حلّ. أخيراً وليس آخراً، كان من الممكن أن تتدخل الولايات المتحدة في سوريا ضد نظام الأسد، مع ما ينتج عن ذلك من خطر حدوث مواجهة عسكرية أمريكية روسية عرضية أو متعمدة.

بالنظر إلى أسلوب اتخاذ القرار الغامض في الكرملين، من المستحيل معرفة كيفية موازنة مخاطر العمل مقابل مخاطر التقاعس عن العمل. لكنّ المنطق وراء تدخل الكرملين المباشر عام 2015 في الحرب الأهلية السورية يمكن استنتاجه مع بعض درجة من الثقة من السجل العام المتاح. بحلول عام 2015، أوضحت إدارة أوباما أنها لا تنوي التدخل مباشرة في الحرب الأهلية السورية بما يتجاوز جهداً محدوداً لمواجهة الدولة الإسلامية. من خلال تبنيها العلني لقضية الدولة الإسلامية، سعى الكرملين إلى تقويض بعض الاعتراضات على تدخلها من الولايات المتحدة أو الأطراف الأخرى. علاوة على ذلك، أصرّ المسؤولون الروس منذ فترة طويلة على أنّ مشاركتهم في سوريا لها ما يبررها من حقيقة أن الجيش الروسي موجود هناك بدعوة وبموافقة كاملة من الحكومة السورية الشرعية المعترف بها دولياً، وذلك على عكس الأفراد العسكريين الأمريكيين المنتشرين و الذين يعملون داخل سوريا .

أظهر الجيش الروسي كفاءة أكبر بكثير في تسبير العمليات العسكرية في سوريا من البداية. كان من الواضح أن المخططين العسكريين الروس قرروا عدم القيام بحملة برية واسعة النطاق للقضاء على المعارضة السورية، والتركيز بدلاً من ذلك على الحملة الجوية. تبين أن بصمة الجيش الروسي في سوريا كانت أصغر بكثير مما كان متوقعاً في البداية. ومن خلال الاعتماد بشكل كبير على القوة الجوية، كان الجيش الروسي قادراً على العمل دون معارضة تقريباً، لأن القوات المناهضة للحكومة كانت لديها



قدراتُ دفاع جوية قليلة وضعيفة. ونُفذت الضرباتُ الجوية الروسية دون أي اعتبارٍ يذكر للخسائر المدنية.

لم يكن التدخلُ العسكري في الحرب الأهلية السورية سوى المرحلة الأولى من خطوة روسيا الأكثر اتساعاً نحو الشرق الأوسط، والتي ستتجاوزُ عواقبها سوريا مستقبلاً. أعقبَ النشرَ الأولي للطائرة الروسية في قاعدة حميميم الجوية في سبتمبر 2015 نشرُ أنظمة دفاع جوي متقدمة S-300 و S-400 في وقت لاحق من ذلك العام. الدافعُ ظاهرياً كان إسقاطَ الطائرة الروسية في نوفمبر 2015 على الرغم من أن أنظمة الدفاع الجوي قد زودت الطائرات الروسية التي تعمل فوق سوريا بميزة إضافية على الأعداء المحتملين، إلا أن مجموعة S-400 التي يبلغ طولها 400 كيلومتر وسّعت نطاق قدرة الجيش الروسي على رؤية وإطلاق النار على الأهداف المحمولة جواً في معظم أنحاء سوريا ولبنان وقبرص وأجزاء تركيا وإسرائيل والأردن. مع نشرِ أسلحة الدفاع الجوي هذه، وكذلك صواريخ كروز المضادة للطائرات، اكتسب الجيشُ الروسي قدرةً قوية على منع الوصول إلى المنطقة (A2AD) فوق بلاد الشام وشرق البحر المتوسط، وعادت روسيا- بعد غيابٍ طويل- كقوة عسكرية يحسب لها حسابٌ في الشرق الأوسط.

### تغيير قواعد اللعبة

لقد غيرَ التدخلُ العسكري في سوريا عام 2015 موقفَ روسيا في الشرق الأوسط. حتى ذلك الوقت، كانت إلى حدّ ما الفاعلَ الهامشي في شؤون المنطقة. ومن ثمّ بعد انتشارها العسكري في سوريا، برزت روسيا كوسيطٍ قوة لا غنى عنه، ليس فقط في سوريا ولكن على نطاقٍ أوسع في الشرق الأوسط. إنّ تطبيقَ الجيش الروسي الحاسم (وغالباً ما يكون عشوائياً) للقوة الجوية قد غيرَ جذرياً مسارَ الحرب الأهلية، وأنقذ نظام الأسد من الانهيار الوشيك. لقد أظهر الكرملين- من خلال مشاركته في سوريا- قدراته العسكرية وعزمه على استخدامها، بالإضافة إلى مطالبته القوية بدور قيادي في الشرق الأوسط، وأن تكون مشاركته ضروريةً لحل العديد من مشاكل المنطقة. كما أرسلَ الكرملين رسالةً مهمة إلى الحكومات الأخرى في المنطقة مفادها أنه شريكٌ موثوق به، يرغب في إنقاذ الأصدقاء المحتاجين وهو قادرٌ على ذلك. وهكذا بدأ موقفُ روسيا الحازمُ بصورة الموثوقية، لا سيّما على خلفية رغبة إدارة أوباما في التقليل إلى أدنى حد من التزامات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

إن الوجودَ الروسي بالأحذية على الأرض، والقوات الجوية في سوريا، ونجاحه في عكس مجرى الحرب الأهلية، وضعه كمحاورٍ رئيسي لكثير من أصحاب المصلحة في هذا الصراع. وهكذا تعرضت الجماعاتُ المتمردة- التي كانت تتلقى الدعمَ من الدول العربية السنية في الخليج الفارسي وتركيا والولايات المتحدة- لضربةٍ شديدة، ومن غير المرجح أن تتعافى منها. تلقى مؤيدوهم الخارجيون رسالةً واضحة مفادها أنهم لن يتمكنوا بعد الآن من التدخل في الشؤون السورية، وسوف يتعين عليهم أخذ موقف روسيا وتفضيلاتها في الاعتبار.

كانت الولايات المتحدة- بصرف النظر عن المعارضة السورية- الخاسرَ الأكبر في هذا التطور. حتى ذلك الحين، كانت أكبر قوة عسكرية في المنطقة، وكانت حرةً فعلياً في العمل دون النظر إلى كتفها. لقد غيرت نشرُ الجيش الروسي في سوريا لدعم الأسد كل ذلك. علاوة على ذلك، وفي حين برزت روسيا باعتبارها الراعي الموثوق لنظام العميل، فإن إجماعَ الولايات المتحدة عن التدخل وتحدي الخطوة الروسية قد خلق مظهراً من الضعف الأمريكي، وعدم الموثوقية، وتراجعاً عاماً عن المنطقة.

### روسيا وإسرائيل - أفضل الأصدقاء إلى الأبد؟

كان أهمُّ تطور في سياسة روسيا تجاه الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب الباردة هو التقاربُ بينها وإسرائيل. والعلاقة بين البلدين لها أمتعة تاريخية معقدة. لسنوات عديدة، كانت الدولة اليهودية- التي كان من بين مؤسسيها يهودٌ فروا من الاضطهاد في الإمبراطورية الروسية- ذا علاقةٍ صعبة مع الاتحاد السوفيتي. دعمُ جوزيف ستالين الواضح لإقامة دولة إسرائيل في عام 1947 صاحبته حملةٌ معادية للسامية داخل الاتحاد السوفياتي، حيث قام خلفاءُ ستالين بحشد أعداء إسرائيل العرب- سوريا ومصر- وتزويدهم بالأسلحة. وبعد حرب الأيام الستة عام 1967، وتضامناً مع شركائه العرب، قطع الاتحاد السوفيتي العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وأصبحت "النزعة العسكرية الإسرائيلية" هدفاً مفضلاً للدعاية السوفيتية.

لم تتم استعادة العلاقة بين روسيا وإسرائيل إلا في عام 1991. ومع ذلك، فإن السياسة الخارجية الروسية الفوضوية في التسعينيات، وانشغال الكرملين بسلسلة من الأزمات الداخلية، ومهمة إدارة الانفصال في فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي، لم تترك مجالاً يذكر

في جدول أعمال السياسة الخارجية لإعادة بناء العلاقات مع بلدٍ لا يمكن أن يكون مصدراً للمساعدة المالية ولا مطالباً بوضع قوة كبيرة.

بالنسبة لإسرائيل، كانت العلاقة مع روسيا في التسعينيات تدور حول عددٍ قليل من الأولويات الوطنية الرئيسية. شملت هذه القضية التي طال أمدها- وهي ضمان حرية اليهود الروس في الهجرة إلى إسرائيل وحماية حقوق الذين بقوا في روسيا- منع روسيا من تبادل التقنيات الخطيرة مع إيران والعراق والأعداء الآخرين لإسرائيل؛ وتوسيع دائرة اتصالاتها الدولية عموماً، للتصدي للتهديد الدائم لعزلتها الدولية، لا سيما مع القوى الكبرى. ومع ذلك، فإن ظروف روسيا المتضائلة في التسعينيات جعلت منها جهةً فاعلة أقل تأثيراً في الشرق الأوسط، حيث كانت الولايات المتحدة هي القوة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية المهيمنة في المنطقة.

طراً تحسناً كبيراً في العلاقات الروسية الإسرائيلية في مطلع هذا القرن بسبب التقاء العديد من التطورات الهامة. وشمل ذلك الارتقاء إلى مستوى قيادة فلاديمير بوتين وأرييل شارون في عامي 2000 و 2001 على التوالي، وظهور اليهود من البلدان الناطقة باللغة الروسية ككتلة تصويت مهمة في السياسة الداخلية الإسرائيلية، وانتعاش روسيا من عقدٍ من المتاعب واستئناف المزيد من السياسة الخارجية الديناميكية.

يبدو أن العلاقة الشخصية الإيجابية بين شارون وبوتين لعبت دوراً هاماً في التقارب الروسي مع إسرائيل. زار شارون روسيا في عدة مناسبات، وزار بوتين إسرائيل في عام 2005.

بالنسبة لروسيا، التي كانت لا تزال تتعافى من نكسات التسعينيات وتسعى لاستعادة نفوذها على الساحة الدولية، كانت إسرائيل واحدةً من الجهات الفاعلة الرئيسية في جزء متنازع عليه للغاية من العالم حيث كانت روسيا لفترة طويلة قوة رئيسية. كانت القوة العسكرية لإسرائيل مصدراً إضافياً لاهتمام روسيا، مع الأخذ في الاعتبار تقدير البلاد الطويل الأمد واعتمادها على القوة الصلبة.

يمكن للمرء أيضاً أن يتكهن بأن محاولات بوتين المبكرة لبناء علاقة تعاون مع الولايات المتحدة شملت جهداً متعمداً لتعزيز العلاقات الروسية الإسرائيلية، واستخدام إسرائيل ونفوذها السياسي في الولايات المتحدة للمساعدة في تشكيل المواقف الأمريكية الإيجابية تجاه روسيا. أخيراً، فإن وجهة نظر شارون والزعماء الإسرائيليين الآخرين

المتسامحين تجاه حملة بوتين في الشيشان (والتي تم انتقادها على نطاق واسع في أماكن أخرى بسبب تكتيكاتها العشوائية)، فضلاً عن النهج المتشدد لرئيس الوزراء الإسرائيلي في التعامل مع الميليشيات الفلسطينية، من المحتمل أن يكون قاد الطرفين لإيجاد لغة مشتركة.

لقد حافظ خلفاء شارون على العلاقة التي بدأها مع بوتين. ومن الواضح أنّ علاقات إسرائيل مع موسكو تتحسنّ باطراد، مما يثبتُ صحّة الرأي القائل " بالنسبة لإسرائيل فإنّ بوتين هو بالتأكيد أفضلُ شخصٍ جلس في الكرملين"، كما عبر عن ذلك رئيسُ الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك، ويؤيّدُه كثيرون في القيادة الإسرائيلية.

وحتى الآن، وصلت العلاقة إلى أعلى نقطة خلال رئاسة الوزراء بنيامين نتنياهو.

### أعمالٌ سياسية وشخصية في الآن ذاته

في 9 مايو 2018، عندما حضر فلاديمير بوتين- الذي تم تنصيبه حديثاً لفترة رئاسته الرئاسية بعد انتخابات وُصفت في الغرب على أنها ليست حرة ولا نزيهة- العرض العسكري السنوي في الميدان الأحمر للاحتفال بالذكرى السنوية الثالثة والسبعين للفوز الروسي في الحرب الوطنية العظمى 1941-1945، كان ضيفَ الشرف الذي ظهر بشكل بارز في العديد من الصور الفوتوغرافية من الحدث المنشور على موقع الكرملين على الإنترنت، هو نتنياهو الزعيم الغربي الوحيد في الحضور. كانت هذه الزيارة الثانية لنتنياهو لروسيا في عام 2018 وحده، وزيارته الحادية عشرة منذ إعادة انتخابه عام 2013.

لا يمكنُ أن تكون خلفياتُ الزعيمين مختلفة. الأولُ سياسيٌّ إسرائيلي مولود في إسرائيل، تلقى تعليمه في الولايات المتحدة، وهو من قدامى المحاربين الجرحى في وحدةٍ من القوات الخاصة للنخبة، لا يتعب أبداً من التأكيد على الرابطة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. والآخرُ هو أحدُ المحاربين القدامى المخضرمين، والفخورُ بخدمته في الشرطة السرية البغيضة للاتحاد السوفيتي، ورئيسُ دولة لها تاريخ طويل من معاداة السامية، والتي رفضت لعقود من الزمن الاعتراف الدبلوماسي لإسرائيل ودعمت أعداءها الأكثر عناداً، وزعيمٌ وصفه السناتور الراحل جون ماكين بأنه "رجل شرير.. عازم على الأفعال الشريرة، والتي تشمل تدمير النظام العالمي الليبرالي الذي قاده الولايات المتحدة".

ربما يتوقع أن يختلفا- بوتين زنتياهو- حول كل قضية ذات اهتمام مشترك. ننتياهو لا يعلى عليه في انتقاده للصفقة النووية مع إيران، حيث ساعد بوتين في التفاوض عليه، وروسيا طرف فيه. يشير ننتياهو إلى إيران كعدو قاتل للشعب اليهودي ودولة إسرائيل، ويتحدث عن النظام الحاكم في طهران باعتباره المجيء الثاني لرايخ هتلر الثالث. أما بوتين فقد اتبع "شراكة إستراتيجية" مع إيران. لقد تعاون بوتين مع إيران في سوريا لإنقاذ نظام الأسد. ولقد حذر ننتياهو من أن الوجود الإيراني المتزايد في سوريا يشكل تهديداً خطيراً لإسرائيل. إسرائيل والتي هي أقوى حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وروسيا التي تعدّ "أكبر تهديد جغرافي سياسي للولايات المتحدة"، على حد تعبير مرشح الرئاسة الأمريكية لعام 2012. ومع ذلك، كان كل من بوتين وننتياهو هدفاً للنقد الدولي، وحتى النبذ. يحتل كل منهما مكاناً فريداً في النظام الدولي حيث يكون تأثيره غير متناسب مع حجم ميزانية الاقتصاد أو الدفاع، ويدرك كلا الزعيمين أن القوة والتأثير لا يتجاوزان مجرد الاقتصاد.

هناك بالفعل الكثير من لعلاقات الروسية الإسرائيلية، والتي تحسنت بشكل مطرد في عهد بوتين. زار رؤساء الوزراء الإسرائيليون روسيا في مناسبات عديدة، وزار بوتين إسرائيل مرتين، في عامي 2005 و 2012. كما نمت التجارة الروسية الإسرائيلية بنسبة 25 في المائة في عام 2017، حتى لو كانت لا تزال صغيرة الحجم الإجمالي نسبياً بنحو 2 مليار دولار. وكذا تتفاوض إسرائيل على اتفاقية تجارة حرة مع روسيا ومع الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وهي كتلة اقتصادية سخرت على نطاق واسع في الغرب كأداة للإمبريالية الجديدة الروسية. حصلت إسرائيل وروسيا على جواز سفر بدون تأشيرة منذ عام 2008 عندما طردت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والعديد من الدول الغربية العشرات من الدبلوماسيين الروس في مارس 2019 رداً على هجوم عامل الأعصاب على جاسوس روسي سابق في سالزبورج "إنكلترا"، لم تطرد إسرائيل أحداً.

أثناء ترحيبه برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين ننتياهو في موسكو في مايو 2018، تحدث بوتين عن الأهمية الخاصة للحرب العالمية الثانية بالنسبة لإسرائيل وإسرائيل، وعن المحرقة، وعن امتنانه لزيارة ننتياهو لموسكو في 9 مايو. عندما يحتفل الروس بفوزهم على الفاشية في الحرب الوطنية العظمى، (يحتفل بقيّة العالم بنهاية الحرب في أوروبا في الثامن من مايو.) تحدث ننتياهو، من جانبه، عن الدور الحاسم للجيش

السوفيتي في الانتصار على الفاشية، والتضحيات الكبيرة للشعب الروسي. وفي إيماءة ذات مغزى خاص، ارتدى في شريطه شريطاً لسانت جورج، والذي أصبح في روسيا رمزاً لكل من النصر الروسي في الحرب الوطنية العظمى والانفصاليين المدعومين من روسيا في شرق أوكرانيا التي مزقتها الحرب.

إن إرث الحرب العالمية الثانية ضروري لروايات الزعيمين. لقد وضع بوتين نفسه وريث التقاليد المجيدة لـ "أعظم أجيال روسيا". وإن انتصار الحرب العالمية الثانية يعتبر بمثابة الأساس للدولة الروسية الجديدة التي بناها بوتين. وكذلك الدولة اليهودية التي نهضت من رماد الحرب، ووضع ننتياهو نفسه كحام لإسرائيل ضد تهديد إيران، الدولة التي بعد مضي ثلاثة وسبعين عاماً على الهولوكوست، قال لبوتين إنه يريد تدمير إسرائيل.

### العلاقات الروسية الإسرائيلية - قانون موازنة متكامل

كان التدخل العسكري الروسي في سوريا في عام 2015 لحظة محورية بالنسبة للعلاقات الروسية الإسرائيلية، بقدر ما كان بالنسبة لسوريا نفسها وللأطراف الأخرى المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في النزاع. وبالتالي، فإن الوجود الروسي في المجال الجوي السوري وعلى الأرض قد أدى إلى بيئة تشغيل جديدة بشكل أساسي للجيش الإسرائيلي. لم تكن إسرائيل تواجه تحدياً من قبل في سماء سوريا أو لبنان، وحرية ضرب الأهداف على الأرض دون أي قلق بشأن قوات المعارضة، إن كان عليها أن تنسق عملياتها مع روسيا أو أن تنهيها.

إن أكثر القضايا الشائكة المتعلقة بالتنسيق أو فك الارتباط بين أجندة روسيا وإسرائيل هي وجود القوات الإيرانية في سوريا والضربات الجوية الإسرائيلية ضد الأهداف الإيرانية. بالنظر إلى شراكة روسيا طويلة الأمد مع إيران والأهداف المشتركة في سوريا، فإن الضربات الإسرائيلية ضد الأهداف الإيرانية قد تكون مصدر خلافات كبيرة مع إسرائيل. يبدو أن الأمر لم يكن كذلك.

كانت زيارة ننتياهو لموسكو في 9 أيار (مايو) 2018، مثلاً للتنسيق والإدارة الروسيين الواضحين لهذه القضية التي يُحتمل أن تكون متفجرة. في التاسع من أيار (مايو) أيضاً، أصيبت إسرائيل بعشرين صاروخاً إيرانياً تم إطلاقها من سوريا. في الساعات الأولى من يوم 10 مايو، ردّ سلاح الجو الإسرائيلي. وفقاً لوزير الدفاع

الإسرائيلي آنذاك أفيغدور ليبرمان- الذي صادف أنه من الناطقين بالروسية في جمهورية مولدوفا السوفيتية السابقة- دمرت الضربة جميع المنشآت العسكرية الإيرانية تقريباً في سوريا. ومع ذلك، عبّر مسؤول رفيع المستوى بوزارة الخارجية الروسية عن مخاوفه غير الواضحة بشأن الوضع، وحثّ جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس؛ وهو بالكاد ردّ فعلٍ على ضربة عسكرية كبرى ضد شريكٍ مقرب يعمل على أراضي دولة عميل.

يبدو أن الجمع بين الدبلوماسية الشخصية رفيعة المستوى والإصرار الإسرائيلي على الردّ على الضربات الإيرانية وحزب الله بقوة ساحقة قابل بالتفاهم في الكرملين. يبدو منطق الموقف الروسي واضحاً تماماً، حيث لم يكن الكرملين منزعجاً على الإطلاق من الضربات الإسرائيلية ضد الأهداف الإيرانية في سوريا - طالما لم تكن هناك خسائر روسية. كانت المصالح الروسية والإسرائيلية في هذه الحالة تتسق مع بعضها البعض، فمصلحة إسرائيل في تأمين حدودها مع سوريا سوف يخدمها الجيش السوري بشكل أفضل من المقاتلين الإيرانيين وحزب الله المنتشرين هناك. وهذا من شأنه أن يخدم مصلحة روسيا في تعزيز نفوذها في سوريا ما بعد الصراع ويقوّي من نفوذ إيران.

كان مصدر الاحتكاك طويل الأمد بين إسرائيل وروسيا هو احتمال قيام روسيا بمنح سوريا نظام دفاع جوي قوي، S-300، والذي من شأنه أن يعرض قدرة سلاح الجو الإسرائيلي على العمل في المجال الجوي السوري وخارجه للخطر. إنّ بيع S-300 إلى سوريا كان مرتبطاً بإمكانية أن تنتهي هذه المنظومة في أيدي الإيرانيين، وهو الأمر الذي كان المسؤولين الإسرائيليون يخشونه منذ فترة طويلة. في عام 2010، ألغى الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف بيع طائرة S-300 لإيران بعد ضغوط مكثفة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة، خلال "إعادة ضبط" العلاقات الأمريكية الروسية في عهد أوباما. استعاد بوتين عملية البيع في عام 2015 وتم تسليم الصواريخ إلى إيران في عام 2016. ومع ذلك، وبعد اكتمال عملية البيع، ورد أن مسؤولاً حكومياً إيرانياً اشتكى من أن المسؤولين الروس قد تبادلوا البيانات التقنية الحساسة حول النظام مع إسرائيل لتمكين الطائرات الإسرائيلية من تجنب ذلك.

حتى بعد الانتهاء من الصفقة، استمرّ الجدل الدائر حول بيع S-300. واصل المسؤولين الروس إثارة موضوع البيع، واعترض المسؤولون الإسرائيليون بشدة

عليه. عند عودته من زيارته لموسكو في مايو 2018 ، أعلن ننتياهو أنه أقرّ بوتين بعدم بيع هذه المنظومة الدفاعية لجيش الأسد. هذا ما أكده أحد كبار مساعدي بوتين المسؤول عن صادرات الأسلحة. ولكن في سبتمبر 2018، اتخذت قصة S-300 منعطفاً آخر، بعد أن قام الجيش السوري باستخدام نظام أقل تقدماً من طراز S-300، وأسقط بطريق الخطأ طائرة الاستطلاع الروسية II-20M وأثار الحادث بياناً قاسياً ضد إسرائيل من قبل الجيش الروسي، حيث اتهم متحدثون روس القوات الجوية الإسرائيلية بإيقاع الطائرة الروسية في شركٍ أثناء القيام بضربات ضد أهداف داخل سوريا. رداً على هذا الانتهاك الإسرائيلي المزعوم - وهو ما نفته السلطات الإسرائيلية بشدة- سلمت روسيا أربعاً وعشرين طائرة من طراز S-300 إلى سوريا في أكتوبر 2018.

كانت حلقة II-20M أسوأ أزمة في العلاقات الروسية الإسرائيلية منذ أن أعادت الدولتان العلاقات الدبلوماسية. اعتمد الجيش الروسي على خطاب قاسٍ لوصف جريمة إسرائيل المزعومة. ومع ذلك، كان بوتين أكثر تحفظاً في تصريحاته حول هذه الحلقة. الأهم من ذلك، يبدو أنه لم يكن للأمر تأثير دائم على العلاقات الروسية الإسرائيلية، حيث قللت التصريحات الإسرائيلية الرسمية من تأثير تسليم S-300 إلى سوريا على الأمن الإسرائيلي. في الواقع، ضرب سلاح الجو الإسرائيلي أهدافاً إيرانية في سوريا في يناير 2019 على الرغم من التسليم.

وفي العموم، تبقى علاقة روسيا بإسرائيل عملاً متوازناً معقداً. من ناحية أخرى فإن مدى استثمار روسيا لهذه العلاقة قد أظهره رد فعل موسكو الخافت على الضربات الإسرائيلية ضد الأهداف الإيرانية في سوريا، وكذلك بيان الدبلوماسية الروسية الذي أعلن أن "الأمن القومي للغاية لدولة إسرائيل هو أحد الشواغل الرئيسية لروسيا". وفي إشارة أخرى على التزام روسيا بإسرائيل، وفقاً للتقارير الأخيرة، رفضت روسيا طلب إيران شراء نظام الدفاع الجوي S-400 - وهو نظام أكثر تطوراً من نظام S-300 الذي قدمته روسيا إلى إيران في عام 2016 - بينما يقال إنه يُتبادل مع إسرائيل أيضاً معلومات فنية حول النظام للتأكد من أنه لا يشكل تهديداً للطائرات الإسرائيلية.

قال أمين مجلس الأمن القومي نيكولاي باتروشييف، متحدثاً في الاجتماع غير المسبوق لمستشاري الأمن القومي الأمريكي والروسي والإسرائيلي في يونيو 2019 : " نحن



نولي اهتماماً خاصاً لضمان أمن إسرائيل"، و الذي أشار إليه على أنه "مصلحة خاصة لنا" مضيفاً أن هنا في إسرائيل يعيش أقل قليلاً من حوالي مليوني من أبناء بلدنا، كما قال أنّ إسرائيل تدعمنا في عدة قنوات، بما في ذلك في الأمم المتحدة. وكذلك لقد سبق لرئيس الوزراء (نتنياهو) أن قال "إننا نشارك في نفس الآراء بشأن قضية الكفاح ضد تزوير تاريخ الحرب العالمية الثانية".

من ناحية أخرى، وخلال الزيارة نفسها، رفض باتروشيف انتقاد الوجود الإيراني في سوريا، والذي يشكل أحد أكثر المخاوف الأمنية الإسرائيلية إلحاحاً، وصرّح بشكل لا لبس فيه بأن "إيران موجودة في سوريا بدعوة من الحكومة الشرعية وتشارك بنشاط في محاربة الإرهاب. لذلك، بطبيعة الحال، سيتعين علينا مراعاة مصالح إيران".

تجلت الطبيعة المتناقضة للموقف الروسي في المثلث الروسي الإيراني الإسرائيلي في اجتماعات بوتين في أقل من أسبوع مع كل من نتنياهو والرئيس الإيراني حسن روحاني في سبتمبر 2019. حيث أكد الرئيس الروسي مجدداً التزامه بعلاقات جيدة مع إسرائيل، بينما تجاوز في تصريحاته العلنية قضية سوريا ودور إيران هناك. بعد لقائه بخمسة أيام مع الرئيس الإيراني، أشاد بوتين بنوعية العلاقات الروسية الإيرانية وأعرب عن تقديره لمساهمة إيران في سوريا.

سيكون من السهل- في ضوء هذه الاختلافات- رفض وصف العلاقة بين روسيا وإسرائيل على أنها تفتقر إلى العمق أو كونها معاملات. لكن علاقات المعاملات تقدم فوائدًا لكلا الجانبين. العلاقات الشخصية بين القادة تحدث فرقاً أيضاً، ولكن بصرف النظر عن العوامل الشخصية وبغض النظر عن التحولات في السياسة الداخلية لإسرائيل، فإن الجغرافيا السياسية للنزاع السوري ورهانات البلدين في سوريا تطالبهم بالتعامل مع علاقاتهم بحذر، ووزن خياراتهم، وذلك لتجنب الإزعاج. وأخيراً نتذكر تعبير أحد المحللين الإسرائيليين الذي يتابع التطورات في سوريا والعمليات الروسية هناك حيث قال: "روسيا هي جارنا الآن".

## إدارة العلاقات مع إيران

كان للتدخل العسكري الروسي في سوريا تأثير كبير على علاقته مع إيران- أقدم وأقرب شريك لها في الشرق الأوسط خلال فترة ما بعد الحرب الباردة-

في الثلاثين سنة الماضية، صمدت العلاقات الروسية الإيرانية أمام تحدياتٍ متعددة، بما في ذلك التنافس المحتمل على النفوذ في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين؛ وحملة روسيا الوحشية ضد التمرد ذي الأغلبية المسلمة في شمال القوقاز؛ وتهديدات متكررة بفرض عقوبات من جانب الولايات المتحدة لردع التعاون الروسي مع إيران في تطوير قوتها النووية. لقد تمكنت الدولتان من إدارة خلافاتهما وتطوير شراكتها على الرغم من هذه الضغوط.

لقد استفاد كلُّ جانبٍ من الفوائد من هذه الشراكة. بالنسبة لإيران- التي نبذها المجتمع الدولي بسبب موقفها المارق وسعيها للحصول على أسلحة نووية- كانت روسيا حاميةً لا غنى عنها؛ كقوة رئيسية وعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فقد كانت قادرةً على حماية إيران من تهديد العقوبات الدولية المدمرة. كانت روسيا أيضاً مورداً مهماً للأسلحة، وبنّت محطةً بوشهر للطاقة النووية على الرغم من الضغط القوي للولايات المتحدة لإلغاء المشروع.

أما بالنسبة لروسيا- المهمشة على المسرح العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي- أصبحت إيرانُ نقطة دخولٍ رئيسية في كل من السياسة في الشرق الأوسط والعالم. في وقتٍ كانت فيه مواردُ روسيا قليلةً لإظهار نفوذها في الشرق الأوسط، كانت علاقتها الخاصة مع إيران مهمة بشكل فريد للحفاظ على طموحاتها في تلك المنطقة الحرجة من العالم. إنّ علاقتها الخاصة بإيران تضعها بقوة على طاولة القوى الكبرى التي تتعامل مع التحدي المتصاعد المتمثل في أنشطة طهران النووية. بمعنى آخر، كانت العلاقة الخاصة بين موسكو وطهران مربحةً للجانبين.

أضافت بدايةً الحرب الأهلية السورية بعداً آخرَ للعلاقة بين روسيا وإيران. حيثُ كان لدى كلا البلدين مصالح ملحّة في سوريا وحوافز لدعم الحكومة التي يقودها الأسد. استُكملت معارضتهم المشتركة للهيمنة الأمريكية المتصورة في الشرق الأوسط بتصاميمٍ إيران الجيوسياسية لتوسيع نفوذها في بلاد الشام، ودعم نظام الأسد العلوي، ومعارضتها غير القابلة للتوفيق لوجود إسرائيل. وأيضاً الاهتمامُ الروسي بمنع سقوط نظام الأسد، الذي أبرم معه شراكةً لمدة نصف قرن، يماثلُ التزامَ إيران به.

لكنّ النجاحَ في سوريا ليس سوى جزءٍ واحدٍ من العلاقات الروسية الإيرانية المعقدة. في عام 2015، وبعد وقت قصير من بدء الانتشار العسكري الروسي في سوريا، زار وزيرُ الدفاع الروسي سيرجي شويغو طهرانَ ووقع اتفاقيةً تعاون عسكري بين روسيا وإيران. وفي عام 2016، استخدمت القاذفاتُ الروسية قاعدةً في إيران للقيام بضربات في سوريا، مما دفع تكهنات في روسيا بأنّ هذا قد يؤدي إلى وصول روسيا على المدى الطويل إلى المنشآت العسكرية الإيرانية. ومع ذلك، قطعت طهرانُ على الفور الوصولَ الروسي إلى القاعدة الجوية، وشكت من أن موسكو قد انتهكت شروطَ الصفقة من خلال الإعلان عنها. كانت خطوةُ الحكومة إشارةً إلى أن الأمورَ لم تكن جميعاً تسير بسلاسة في هذه العلاقة.

ومن المفارقات أنّ نجاحَ موسكو وطهران المشترك في عكس مسار الحرب الأهلية السورية كشفَ عن اختلافاتٍ كبيرة بين مصالحهما وجداول الأعمال. بالنسبة لروسيا، فإن القدرةَ على إنهاء الصراع في سوريا ووضع البلد الذي مزقته الحربُ على طريق المصالحة وإعادة الإعمار، سيكون التأكيدَ النهائي على عودتها إلى الشرق الأوسط الكبير وتعزيزاً غير مسبقٍ لوضعها كقوة رئيسية. لن تكون فقط قادرةً على إنقاذ نظام عملائها، بل كان من الممكن أن تنجح حيث فشلت الولايات المتحدة في إنهاء صراع إقليمي كبير. وأيضاً فإن السلامَ بوساطةٍ روسية في سوريا من شأنه أن يعزز مكانتها في أوروبا، حيث برز تدفقُ اللاجئين السوريين كقضية سياسية كبرى، وكذلك في تركيا.

ليس لروسيا مصلحةٌ واضحة في إطالة أمد معاناة سوريا، ناهيك عن رؤية حربها الأهلية وهي تتحولُ إلى صراع في المنطقة بأسرها، تغذيها الخلافاتُ الطائفية وتشارك دولٌ شرق أوسطية أخرى فيها، وهو عاملٌ قد يحفز السياسةَ الإيرانية في سوريا. في الواقع، يبدو أن لروسيا مصلحةً قوية في الحد من النفوذ الإيراني في سوريا. كما بدو أن لموسكو وطهران مقاربتين مختلفتين لإعادة بناء الجيش السوري.

نظرت بعضُ المصالح التجارية الروسية إلى احتمال إعادة الإعمار السوري كفرصة تجارية، ومن الواضح أن وضع حد للنزاع هو شرطٌ مسبق. وقد يضطر الروسُ إلى المنافسة ضدّ المصالح الإيرانية، التي تسعى أيضاً إلى الحصول على مكافأة مقابل دور إيران في الحرب.

كما تعدّ الرغبة في حماية علاقتها الخاصة مع إسرائيل عاملاً محفزاً إضافياً لروسيا للحدّ من النفوذ الإيراني في سوريا وإنهاء النزاع. حيث تتوافق المصالح الروسية في سوريا تماماً مع مصالح إسرائيل. عندما تُعرض عائلة الأسد على الاختيار بين سوريا التي حُكمت بقبضة حديدية، كما كان الحال قبل اندلاع الحرب الأهلية، وسوريا التي أضعفتها الحرب ومدعومة من إيران وحزب الله للحصول على الدعم، فإن إسرائيل أكثر قرباً للاختيار أو قبول الاحتمال الأخير.

ومع ذلك، يعد هذا خياراً افتراضياً في أحسن الأحوال بالنسبة لإسرائيل وروسيا ونظام الأسد، نظراً لأن مهمة تقوية قبضة الأخير على السلطة في كل سوريا وإعادتها إلى الوضع الراهن، من المحتمل أن تكون مستحيلةً دون وجودٍ إيراني كبير؛ لأن الجيش السوري تكبّد خسائرَ فادحة خلال الحرب الأهلية. يبدو أن هناك القليل من بدائل الوجود الإيراني المستمر، وأي من الأطراف المعنية - إسرائيل أو روسيا أو نظام الأسد - قادرٌ على الخروج من هذا المأزق.

وهكذا، من وجهة نظر موسكو، فإن وجود إيران في سوريا هو نعمةٌ مختلطة، هو مفتاحٌ لبقاء نظام الأسد وهزيمة المعارضة، ولكنه أيضاً عقبةٌ أمام طموحات روسيا في ترسيخ نفسها كمقرّر لمستقبل سوريا.

وبعبارة أخرى، فإن انتصارهم المشترك في سوريا قد وضع إيران وروسيا في دوراتٍ مختلفة. بالنسبة للأولى، إنها فرصة لتوسيع نفوذها في سوريا- التي يعدّ الوجود العسكري الإيراني ضرورياً لها وفي المشرق الأوسع- واستخدام سوريا كمنصة في تنافسها، ونقطة ضغط ضد إسرائيل المشحونة باحتمال وجود صراعٍ آخر. وبالنسبة للأخيرة، إنها فرصة لتعزيز موقعها باعتبارها وسيط القوة الرئيسي وصانع السلام في الشرق الأوسط.

يبدو أنه لا توجدُ طريقةٌ ممكنة لروسيا لاخترق هذا الطريق المسدود.. ويبدو أن الكرملين يفتقرُ إلى النفوذ الدبلوماسي فيما يتعلق بإيران، وربما حتى الأسد. من الضروري إقناع واحد أو كليهما للحدّ من النفوذ الإيراني في سوريا. كذلك يبدو الخيارُ العسكري- إخراج إيران بالقوة واستبدال القوات الروسية بها- أمراً غير وارد. وفي الوقت عينه خيارُ السماح لإيران بإطلاق أيديها بحرية في متابعة أهدافها في سوريا، يعرضُ إنجازاتِ الكرملين في سوريا وفي الشرق الأوسط الكبير للخطر.

إن الخيارَ الوحيدَ المتبقي للكرملين في السعي لتحقيق طموحاته في سوريا هو في الواقع السيرُ في الماء. الانخراطُ في نشاطٍ دبلوماسي ليس له أي أمل يذكر في تحقيق أهدافه المرجوة، والانتظار بصبر لتغيير الموقف بطريقة ما. وعلى المدى البعيد، فالنشاط الدبلوماسي له مزاياه ويأتي في مصلحته. إنه يوضح مكانة روسيا المستعادة في الشرق الأوسط، وكذلك يعزز مطالبَ روسيا بدور رئيسي في أي تسوية مستقبلية، ويلقي الضوء على بوتين كقائد عالمي؛ في غياب دور أمريكي مشابه في المنطقة. يبدو الأمر يستحق الاهتمام بشكل خاص.

## روسيا وتركيا

كان تسليم روسيا لنظام الدفاع الجوي S-400 إلى تركيا في يوليو 2019 لحظةً محورية في العلاقات الروسية التركية. حين اشترت أنقرة نظام الدفاع الجوي الروسي، متجاهلة تحذيرات واشنطن الواضحة والصريحة من تداعيات العلاقات الروسية التركية، والتهديد بفرض عقوبات، ومنع الوصول إلى أسلحة أمريكية متطورة. وقد أدت الطبيعة غير الواضحة للتحذيرات، وتجاهل القيادة التركية إلى تضخيم الانطباع بانفصالها عن الولايات المتحدة، والغرب عموماً، في محورها الجغرافي السياسي تجاه روسيا.

كان قرارُ أنقرة حيال منظومة S-400 أكثر إثارة للدهشة بالنظر إلى حجم ونطاق الفصل بين روسيا والغرب منذ عام 2014، وبداية ما يوصف غالباً بأنها حربٌ باردة جديدة. ومع ذلك، فإن محورَ تركيا تجاه روسيا له أسبابٌ أعمق، وكان في طور الإعداد من حلقة S-400 أو عودة ظهور روسيا كممثل إقليمي رئيسي من خلال تدخلها العسكري في سوريا. لقد كان التغييرُ في العلاقات الروسية التركية مستمراً منذ أكثر من عقدين، وبمنظرة مختصرة على ديناميكياتها يمكن الوصول لتصحيحٍ مهمٍ للانطباع السائد بأن التغيير كان مفاجئاً وغير متوقع.

كان لنهاية الحرب الباردة وانفتاح الاقتصاد الروسي تأثيرٌ عميق على العلاقات الروسية التركية. وقد تلاشى تقريباً تراثُ التنافس التاريخي بين روسيا وتركيا- الذي أدى إلى حروب عديدة بين الحكام الإمبراطوريين الروس والإمبراطورية العثمانية، ومواجهة مزعجة خلال معظم القرن العشرين- و ظهرت في مكانها علاقةٌ تجارية مزدهرة بين البلدين.

ابتداءً من أوائل التسعينيات، ازدهرت العلاقة الاقتصادية بين روسيا وتركيا. ودخلت شركات البناء التركية سوق العقارات المربح في موسكو، واكتشف السياح الروس شواطئ البحر الأبيض المتوسط التركية، وعملت شركات الطاقة الروسية والتركية في مشاريع طموحة لخط الأنابيب، ونما حجم التجارة السنوية بينهما من أقل من ملياري دولار في عام 1992 إلى 25 مليار دولار في عام 2018، وفيما أعلن بوتين والرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن طموحهما في زيادة هذا العدد إلى 100 مليار دولار.

ازدهرت العلاقات التجارية على الرغم من تراث التنافس الجيوسياسي بين سانت بطرسبرغ "موسكو" وإسطنبول "أنقرة"، وكذلك مصادر الاحتكاك الأكثر حداثة بين البلدين. ونذكر في نزاع ناغورني كاراباخ بين أذربيجان وأرمينيا، انضمت تركيا إلى الأولى، في حين تولت روسيا دورَ حامية الأخير التاريخية ضد العثمانيين (في الوقت الذي توفر فيه الأسلحة لكلا البلدين). وكذلك من الواضح أن الحكومة الروسية قد غضت الطرف عن الدعم الذي قدمه الشتات التركي للمقاتلين الشيشان الذين يشنون تمرداً ضد روسيا في التسعينيات. ولم يمنع ذلك روسيا من توقيع اتفاق خط أنابيب رئيسي مع تركيا في عام 1998. بينما رفضت تركيا الاعتراف بضم روسيا لشبه جزيرة القرم، ولم توافق أو تشارك في عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد روسيا.

ولكن هناك ما هو أكثر. حيث اتبعت كلٌّ من روسيا وتركيا مساراتٍ سياسية محلية مماثلة. ففي التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن العشرين، نفذ كلا البلدين إصلاحاتٍ محلية كبرى، وساركلّ منها في طريقه نحو علاقات أوثق مع أوروبا. في حالة تركيا، شمل هذا النهج محاولة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، بعد فترة من المحاولات الفاشلة في نهاية المطاف للتقارب مع أوروبا، شهد كلا البلدين تحولاتٍ كبيرة في سياستهم الداخلية مع ظهور قادة استبداديين على نحو متزايد. ونتيجة لذلك، عانت علاقاتهم مع الاتحاد الأوروبي، إلى حد كبير، بسبب النظرة الخافتة لأوروبا وانتقاداتها لتطوراتهم السياسية الداخلية. وتحولت كل من روسيا وتركيا- اللتين تتبع كل منهما رؤية زعيمها- إلى منبوذين في أوروبا بشكلٍ متشابه، وإن لم يكن بتطابق تامّ في المظالم ضد شركائهم الأوروبيين المحتملين.

وهكذا كانت العلاقة الشخصية بين بوتين وأردوغان على نفس القدر من الأهمية لتطوير العلاقة بين روسيا وتركيا. لقد وجدَ الزعيمان نفسيهما أهدافاً للنقد الأوروبي- بسبب تراجعهما عن حقوق الإنسان والفساد- ورفض كلاهما مثل هذه الانتقادات

والتدخل في شؤونهما الداخلية. حافظ كلاهما أيضاً على علاقةٍ غير مريحة مع واشنطن، وعلى وجه الخصوص علاقة شخصية صعبة مع أوباما.

وفي المجمل، هو مزيج من الإيجابيات والسلبيات هيأ الزعيمين نحو الشعور بالتضامن مع بعضهما البعض، وإعلان العلاقات الشخصية الودية. مع ذلك، وإثر اندلاع الحرب الأهلية السورية، تم وضع العلاقة بين البلدين والقادة في اختبارٍ في عدة أزمات وبتتابع سريع.

إن سجل العلاقات التركية السورية معقدٌ، وغالباً ما كان مضطرباً. ويتضمن إرثَ علاقةٍ مضطربة بين إمبراطوريةٍ سابقةٍ ومستعمرتها، التي تشترك في حدود 500 ميل ولديها مطالب إقليمية متنافسة؛ وأيضاً إرثُ الحرب الباردة، عندما انضمت سوريا إلى حلف الاتحاد السوفيتي، بينما تركيا كانت ركيزة الجناح الجنوبي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)؛ وكذلك قضية إيواء الزعيم الكردي عبد الله أوجلان في سوريا، والذي اتهمته الحكومة التركية بتدبير حملة إرهابية داخل تركيا.

رحب قادة تركيا بالربيع العربي، لأسبابٍ سياسية وجيوسياسية ودينية وفلسفية وداخلية خاصة بهم، هم في البداية حثوا الأسد على ممارسة ضبط النفس في جهوده لإخماد الاضطرابات المدنية في سوريا. ولم يترك الأسد - بشدةٍ ووحشيةٍ متزايدةٍ في تعامله مع المعارضة - بشيء من الشك حول رفضه غير المشروط لتلك النصيحة، وانتقلت تركيا إلى صفّ خصوم الأسد وأنصار معارضته، في حين ظلت روسيا حليفاً قوياً ومؤيداً لنظامه.

كما هو الحال في العلاقات الأخرى بين روسيا ومختلف أطراف النزاع السوري، سواء المشاركين بشكل مباشر أو غير مباشر، جاءت اللحظة المحورية مع نشر القوات الجوية والبرية الروسية في سوريا في خريف عام 2015. ووضع الجيش الروسي نفسه على مقربة من تركيا - خصم الحرب الباردة السابق - وصار الاثنان يعملان في المجال الجوي السوري المكتظ بشكل متزايد.

في 24 نوفمبر 2015، أسقطت طائرة تركية من طراز F-16 طائرةً روسية من طراز Su-24 وفيما زعمت أنقرة - ونفت موسكو بشدة - أنها اخترقت المجال الجوي التركي، أصرّ الروس على أن طائرتهم قد أسقطت فوق سوريا. أثار الحادث ردّ فعل غاضبٍ من روسيا، بما في ذلك مجموعة من العقوبات الاقتصادية والمطالبة باعتذار

من أردوغان، الذي قدمه في يونيو 2016 في محاولةٍ للتخفيف من العقوبات والضغط السياسي من روسيا.

بعد شهرٍ بالكاد، تلقت العلاقات الروسية التركية الفاترة دفعةً كبيرةً من التحول غير المتوقع للأحداث في تركيا. كانت محاولة الانقلاب ضد أردوغان في يوليو 2016 لحظةً محوريةً للسياسة الداخلية التركية، مما أدى إلى تطهيرٍ هائلٍ من المجتمع المدني في البلاد، والعسكريين، والموظفين الحكوميين، ووسائل الإعلام.

أدى الانقلاب، والتطهيرُ الشامل لخصوم أردوغان الذي أعقب ذلك، إلى مزيجٍ من الحيرة والتردد والنقد الموجه ضد أردوغان من حلفاء تركيا الأوروبيين والولايات المتحدة. وكان الاستثناء الوحيد الملحوظ لردِّ الفعل هذا هو بوتين. احتضن نظيره التركي واغتتم الفرصة لقيادة إسفينٍ بين تركيا وحلفائها الأوروبيين في وقتٍ من علاقاتهم المتوترة بالفعل بشأن معالجة أزمة اللاجئين السوريين، ويقال إن بوتين- في مكالمات هاتفية في ليلة الانقلاب- عرض مساعدة أردوغان العسكرية من قبل القوات الخاصة الروسية.

كان انقلاب يوليو 2016 الفاشل، وردّ فعل بوتين عليه، نقطة تحوّل في العلاقة التي لم تنتعش بعد من أزمة 2015 على سوريا. في أغسطس 2016، سافر أردوغان إلى روسيا - في أول رحلة خارجية له بعد الانقلاب- وشكر بوتين علناً على دعمه، مشيراً إليه على أنه "صديق عزيز". وسافر الرئيس التركي إلى روسيا مرة أخرى في مايو 2017، وعند هذه النقطة أعلن بوتين أنّ العلاقة قد انتعشت تماماً من أزمة عام 2015 وأن العلاقة الاقتصادية قد تعافت. وقد تطورت هذه العلاقة المزدهرة على خلفية تدهور مستمر في العلاقات بين تركيا وحلفائها الغربيين؛ إثر تطهير أردوغان البلاد من الرتب العسكرية، حتى شمل تطهير الضباط الأتراك العاملين في مقر الناتو.

حدثت نقطة مهمة أخرى في التقارب السريع بين البلدين ومحور تركيا تجاه روسيا في ديسمبر 2017، عندما وقّع البلدان على صفقة بقيمة 2.5 مليار دولار ثمن شراء نظام الدفاع الجوي S-400 من روسيا، بعد ما يقرب من عامين، و تحذيرات لا تعد ولا تحصى من جانبي الأطلسي وحلف الناتو حول التأثير السلبي على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة، ولكن تمت الصفقة.



كانت الصفقة S-400 انتصاراً لبوتين في مواجهته مع الولايات المتحدة وحلف الناتو أكثر منه كعلامة التقارب الاستراتيجي الحقيقي بين موسكو وأنقرة. كانت رمزيةً إلى حدّ بعيد الجائزة الأكثر أهمية لبوتين. فبعد سنواتٍ من الحدة في موسكو وواشنطن وبروكسل، وعقوباتٍ متعددة فرضت على روسيا بسبب انتهاكها للسيادة الأوكرانية وسلامة أراضيها وتجاوزات أخرى متعددة - العقوبات المفروضة بشكل خاص على Rosoboronexport ، كيان الدولة الروسي الذي باع نظام S-400 إلى تركيا - حصل بوتين على اليد العليا، وساد أردوغان للمضي قدماً في عملية الشراء.

كما كانت صفقة S-400 بمثابة انتصارٍ رمزي لأردوغان أيضاً، على الأقل في المدى القريب. لقد كان ذلك مفاجأةً لواشنطن وبروكسل، حيث عانت سمعته بشدة في السنوات الأخيرة. كما كانت فرصةً لإظهار أهمية تركيا الاستراتيجية للغرب واستقلالها عنه.

وعلى الرغم من التهديدات المتكررة بفرض عقوبات على تركيا من أجل صفقة S-400، فقد كافحت إدارة ترامب للتوصل إلى استجابة مناسبة، وكان ردّها فعلها على تسليم النظام إلى تركيا صامتاً، وعلامة على أنّ الأسمم الأمريكية في خطر في تركيا، بما في ذلك وصول الولايات المتحدة إلى قاعدة Incirlik الجوية، والرغبة في تجنب المزيد من الأضرار التي لحقت تماسك الناتو أو تفاقم الانقسام مع تركيا.

ومع ذلك، لا ينبغي فهم هذه النقطة العالية الجديدة في العلاقة بين موسكو وأنقرة على أنها تحولٌ استراتيجي حقيقي، فيما لا يتعدى أن يكون في أفضل الأحوال علاقةً معقدة في المستقبل المنظور. هناك عدة أسباب للحذر، فعلى الجانب الإيجابي، تعدّ العلاقات التجارية والاقتصادية بين تركيا وروسيا أساساً مهماً لعلاقات البلدين، وتوفر كلاهما حوافز قوية للحفاظ على تلك العلاقة. وكذا يشترك قادة كلا البلدين في ضغينة ضد أوروبا والولايات المتحدة، كما لدى كل من أردوغان وبوتين أجنداتٍ سياسية محلية استبدادية مماثلة في الداخل، ويرفضان انتقاد القادة الآخرين باعتباره تدخلاً في شؤونهم الداخلية.

لكن لديهم خلافاتهم كذلك، فالدعم العسكري الروسي لنظام الأسد، الذي قلب مجرى الصراع وحفظه مما بدا أنه هزيمةٌ وشيكة، ترك للحكومة التركية خياراتٍ قليلة، بخلاف احتواء عدائها تجاه نظام الأسد وقبول حقيقة البقاء في السلطة في سوريا. ومع ذلك، تحولت هذه الانتكاسة الأولية لتركيا إلى فرصة غير متوقعة، بعد أن أوضح

ترامب في ديسمبر 2018 أنه يريد انسحاباً "كاملاً و سريعاً" لجميع القوات الأمريكية. على الرغم من أن هذا القرار تمّ عكسه تحت ضغط البنتاجون ومؤيدي حملة الدولة الإسلامية، إلا أن أردوغان استمرّ في الضغط باستمرار.

في أكتوبر 2019، أعلن ترامب مرةً أخرى عن قرار سحب القوات الأمريكية وتمهيد الطريق أمام تركيا لمهاجمة الميليشيات التي يقودها الأكراد، والتي كانت تعمل حتى ذلك الحين في شراكةٍ وثيقة مع القوات الأمريكية. وهذه الفرصة بدورها خففت النشرَ السريع للقوات الروسية لملء الفراغ الذي خلفه انسحاب القوات الأمريكية، والذي لم يترك للحكومة التركية أيّ خيار سوى قبول وجود الجيش الروسي والسوري في المناطق التي كانت تسيطر عليها في السابق الميليشيات التي يقودها الأكراد بدعم وحماية الولايات المتحدة.

التحركات التي أعقبت قرارَ إدارة ترامب بسحب القوات من شمال سوريا أرسلت إشارةً قوية إلى أردوغان بأنه في سعيه لتحقيق أهدافه في سوريا، سيكون عليه أن يولي عن كثبِ التفضيلات والأولويات الروسية.

على الرغم من أن العلاقات الاقتصادية بين روسيا وتركيا مهمة، ولكنها ليست بما يكفي لتجاهل بعض الجوانب التنافسية للعلاقة. فروسيا ليست حتى من بين أكبر عشر أسواق لصادرات تركيا. الصينُ وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، إلى جانب العديد من الاقتصادات الأوروبية الكبرى الأخرى كلها أقرب إلى تركيا. ورومانيا وبلغاريا وإسرائيل تشتري من تركيا أكثر من روسيا. على الرغم من أنّ التجارة مع روسيا هي عنصرٌ مهم في علاقتها مع تركيا، إلا أن روسيا أثبتت أنها ليست فوق استخدام التجارة كسلاح ضدها.

في حين أن أنقرة قد أعلنت عزمها على تأمين حدودها من الأكراد الذين تقول أنهم يشكلون تهديداً كبيراً لأمنها الداخليّ، فإن روسيا، من جانبها، لم تكن فوق استغلال القضية الكردية في التعامل مع تركيا، وقد أمدت روسيا بالسلاح إلى القوات الكردية في العراق، وقيل إنها دعمت الجماعات الكردية التي تقاتل الجيش التركي في سوريا.

بشكلٍ عام، تبدو العلاقة الروسية التركية أشبه بعلاقة معاملات أكثر من كونها تحالفاً أو شراكة استراتيجية. باستثناء الروابط الاقتصادية، حيث يوجد قدرٌ كبير من التكامل والتي لديها القدرة على العمل كعامل استقرار، فإن العلاقات بينهما - التاريخية

والسياسية والجغرافية السياسية والاستراتيجية والشخصية بين الزعيمين- تفتقر إلى القوة والمتانة والثقة المطلوبة في شراكة حقيقية، ناهيك عن التحالف.

## روسيا في الخليج الفارسي

خلال معظم سنوات ما بعد الحرب الباردة، ركزت السياسة الروسية في الخليج الفارسي على العلاقات مع المنبوزين في المنطقة: إيران والعراق. تم تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين روسيا ودول الخليج العربي مع انتهاء الحرب الباردة. حيث أقام الاتحاد السوفيتي والمملكة العربية السعودية علاقات دبلوماسية في عام 1990، وقدمت المملكة العربية السعودية 2.5 مليار دولار كمساعدات إلى الاتحاد السوفيتي في أشهره الأخيرة. ولم يكن لدى روسيا في التسعينيات سوى القليل لتقدمه إلى دول الخليج الغنية، فيما عدا صفقة أسلحة عرضية. علاوة على ذلك، فإن العلاقة بين الملكيات العربية الخليجية وروسيا تحملت إرث تحالفها في فترة الحرب الباردة مع الولايات المتحدة؛ الغزو السوفيتي لأفغانستان في الثمانينيات من القرن الماضي، والدعم السعودي المنشأ للخليج لتمرد المجاهدين هناك؛ والحملة الروسية الوحشية لمكافحة التمرد في الشيشان في التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن العشرين، واتهام المسؤولين الروس الدعم السعودي للتمرد.

كانت إيران والعراق- اللتان نبذهما المجتمع الدولي وخضعتا لمجموعة من العقوبات- هما الهدفان السهلان الوحيدان اللذان يتيحان الفرصة لروسيا لتأمين موطئ قدم في الخليج الفارسي. ومع ذلك، حتى تلك العلاقات أثبتت تعقيدها. أصبح سعي روسيا لإقامة شراكة مع إيران حجر عثرة كبير أمام تحسين العلاقات بين موسكو ودول مجلس التعاون الخليجي التي تقودها السعودية في البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة. إن هزيمة العراق بقيادة صدام حسين في عام 1991 على يد تحالف بقيادة الولايات المتحدة، قد عرقلت العلاقة الروسية طويلة الأمد مع العراق. بقيت روسيا محافظة على بعض تجارتها مع العراق حتى انتهاء العقوبات، لكن ذلك توقف بسبب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 ولم يبدأ في التعافي إلا بعد عقد من الزمن.

اتبعت العلاقات التجارية والاقتصادية الروسية مع الخليج الفارسي نمطاً مشابهاً للدبلوماسية الروسية في المنطقة. وبالنسبة لمعظم فترة ما بعد الحرب الباردة، كانت

إيران والعراق أكبرَ شريكين تجاريين لروسيا، في حين تأخرت التجارة مع دول مجلس التعاون الخليجي عن الركب.

كانت تجارة الأسلحة هي المجال الوحيد خارج قطاع النفط والغاز، حيث نجحت روسيا في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، باستثناء العراق وإيران، لم تنجح روسيا في بيع أسلحتها إلى عملاء الخليج الفارسي، الذين طالما تمتعوا بعلاقات تجارية مميزة مع الولايات المتحدة.

بالنظر إلى الدور غير المتناسب الذي تلعبه الطاقة في كل من التجارة الخارجية الروسية ودول مجلس التعاون الخليجي، ليس لدى روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي سوى القليل لتقدمه لبعضها البعض، وهي منافسة تسعى جاهدة لتأمين حصة أكبر من سوق النفط والغاز العالمي. ومع ذلك، يبدو أن مناخ الاستثمار غير المرحب به عموماً في روسيا كان بمثابة ضغطٍ على استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي.

### المملكة العربية السعودية

على الرغم من الزيارات الدورية رفيعة المستوى، كانت معظم العلاقات بين روسيا والمملكة العربية السعودية- الدولة الرائدة في مجلس التعاون الخليجي- فاترة. وكان هناك العديد من الأسباب الرئيسية لهذه العلاقة الفاترة. ومن بين العوامل التي أزعجت منذ زمن طويل علاقات روسيا مع إيران- المنافس الرئيسي للمملكة العربية السعودية على النفوذ في الخليج الفارسي وما وراءه- كانت النقطة الأخيرة المؤلمة والمتعلقة بالمنافسة بين المملكة العربية السعودية وإيران؛ والتي تكمن في دعم روسيا لسوريا بشار الأسد والمساعدة التي قدمتها روسيا (إلى جانب إيران) لحكومته في الحرب الأهلية السورية، التي برزت فيها المملكة العربية السعودية كداعم رئيسي للمعارضة. وأخيراً وليس آخراً، عانت العلاقة بين موسكو والرياض على ما يبدو من إخفاقاتهم المتكررة في تنسيق استراتيجيات الإنتاج الخاصة بهم قبل عام 2015

إنّ اتخاذ القرارات في كل من موسكو والرياض مبهمٌ، لكنّ تطورين لهما عواقب بعيدة المدى دفعت روسيا والمملكة العربية السعودية نحو التقارب. أولى هذه العوامل، التي كانت أطول في صنعها من الأخرى، كان تأثير ثورة الصخر الزيتي، التي شهدت ظهور الولايات المتحدة كمصدر رئيسي للنفط، وما ينتج عنه من فائض في المعروض

من النفط والغاز يهدد الرفاه الاقتصادي، والجهود المنسقة اللازمة للتعامل مع هذا التحدي.

التطور الرئيسي الثاني كان الانخراط العسكري الروسي النشط في الحرب الأهلية السورية. مما جعل المملكة العربية السعودية أكثر إلحاحاً في إعادة بناء العلاقات مع روسيا، على أمل أن يُستخدم نجاح المعركة الروسية ونفوذها مع الأسد لموازنة نفوذ إيران في سوريا، وربما دفع إسفين بين روسيا وإيران.

من الواضح أن الحاجة الملحة للتواصل مع روسيا قد تم التأكيد عليها بالنسبة للمملكة العربية السعودية، من خلال موقف الولايات المتحدة في الصراع السوري والشرق الأوسط الكبير. إن رفض إدارة أوباما متابعة التهديد بضرب أهداف الأسد في سوريا لمعاقبة النظام على الهجمات الكيماوية في عام 2013 وقرار اقتصر التدخل العسكري الأمريكي في سوريا على حملة ضد الدولة الإسلامية، بعث برسالة قوية للجميع تشعر بالقلق من أن الولايات المتحدة كانت عازمة على الحد من تعرضها في الشرق الأوسط. أوضح المحور الأمريكي لآسيا- بسحب القوات الأمريكية من العراق، وتوقيع اتفاق نووي مع إيران- أن الولايات المتحدة تحاول تقليص التزاماتها في الشرق الأوسط. كما عززت الأصوات غير الرسمية لكن المؤثرة في الولايات المتحدة تلك الرسالة، بحجة أن المكافأة الجديدة للطاقة في الولايات المتحدة ستحررها من الاعتماد على نفط الخليج الفارسي، وتقدمها بمجموعة من الخيارات الجيوسياسية غير المتوفرة سابقاً.

لم يستغرق تأثير هذه التطورات وقتاً طويلاً في تحسن كبير في العلاقات الروسية السعودية. واتخذت العلاقة التي بدأت تدفأ تدريجياً لبعض الوقت خطوة كبيرة إلى الأمام، عندما زار العاهل السعودي الملك سلمان روسيا في أكتوبر 2017، وهي خطوة تاريخية أولى من قبل عاهل سعودي. وقد أسفرت الزيارة عن اتفاقات بقيمة مليارات الدولارات، بما في ذلك الالتزام من قبل المملكة العربية السعودية بشراء نظام الدفاع الجوي S-400.

ومع ذلك، يمكن القول أن القيمة الرمزية للزيارة هي أكبر ما يمكن تحقيقه بالنسبة لروسيا؛ حيث وصل زعيم أقوى وأغنى دولة في الخليج الفارسي- وهو حليف قوي للولايات المتحدة- إلى موسكو، في خضم أسوأ علاقة بين واشنطن وموسكو منذ عقود، عندما كانت الولايات المتحدة تحاول بنشاط عزل روسيا. في تنازل مهم لروسيا

وحليفاتها السورية، لم يطالب الملك بإقالة الأسد من السلطة. بشكل عام، كان انقلاباً دبلوماسياً كبيراً بالنسبة لروسيا.

كانت زيارة العاهل السعودي علامةً فارقة في مجال آخر له أهمية حاسمة لكلا البلدين: تنسيق أنشطتهما في سوق النفط العالمية.

بسبب فشل المحاولات السابقة التي قام بها عملاقا النفط لتنسيق أنشطتهما، قوبل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في البداية في عام 2016 بالشك. وتم التأكيد مجدداً على الاتفاقية خلال زيارة الملك سلمان لموسكو. وعلى الرغم من الشكوك المتكررة حول آفاقها، امتدت لاحقاً في عدة مناسبات مع وجود خطط جارية لإنشاء تحالف طويل الأجل مع أوبك، على الرغم من حقيقة أن روسيا لم تخفض من إنتاج النفط باستثناء فترة وجيزة في عام 2019، وكان الخفض بسبب مشاكل فنية مؤقتة. وعلى الرغم من ذلك، فإن ظهور التعاون بين المملكة العربية السعودية وروسيا في سوق النفط أثار انتقادات من إيران، التي اشتكى ممثل أوبك في عام 2018 من أن اثنين كانا يحتجزان سوق النفط كرهائن ويستفيدان من إيران عندما كانت تحت ضغط الولايات المتحدة.

منذ زيارة الملك، استمرت العلاقة بين موسكو والرياض في مسار تصاعدي، وبدا بوتين كأنه يبني علاقة شخصية مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في مؤتمر مجموعة العشرين للاقتصادات الرائدة، الذي استضافته الأرجنتين في نوفمبر 2018. وأرسلت روسيا وفداً كبيراً إلى المملكة العربية السعودية لحضور استثمارات ولي العهد في مؤتمر أكتوبر 2018. في كلتا الحالتين، كان احتضان روسيا لنظرائها السعوديين جديراً بالملاحظة، بسبب النقد الدولي والمقاطعة الجزئية للقيادة السعودية بعد اغتيال الصحفي المنشق جمال خاشقجي. أعلن وزير الطاقة في البلدين عن خطط لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية. وأكدت زيارة بوتين إلى المملكة العربية السعودية في أكتوبر 2019 على الرغبة في الحفاظ على العلاقات الودية. ويبقى مدى احتمال تنفيذ هذه الاتفاقات غير مؤكد.

وبغض النظر عن المكاسب الملموسة، فإن العلاقة هي فوزٌ للجانبين: بالنسبة لروسيا، فهي تمثل انفتاحاً غير مسبوق لتوسيع شبكة العلاقات والتأثير في الشرق الأوسط، وتأمين العلاقات مع قوة إقليمية كبرى كانت في السابق في شراكة حصرية تقريباً مع الولايات المتحدة. أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن التواصل مع روسيا يمثل

فرصةً لتنويع شبكتها إلى ما بعد التحالف طويل الأمد مع الولايات المتحدة؛ في وقتٍ تتراجع فيه الأخيرة عن التزاماتها في الشرق الأوسط وتتصرف بشكل خاطئ على الساحة العالمية، وتشكك في قيمة التحالفات، وتُظهر علامات الانعزالية وإعادة ترتيب أولويات سياستها الداخلية والخارجية. علاوة على ذلك، فإن التواصل الحالي مع روسيا هو محاولةٌ سعوديةٌ للتحوّط ضدّ اثنين من نقاط الضعف الاستراتيجية التي تواجه المملكة: التقلبات في سوق النفط والمنافسة مع إيران. يمكن أن تكون روسيا الشريك الرئيسي للمملكة العربية السعودية في التعامل مع كليهما. كما وجدت موسكو والرياض مصالحَ متبادلة في مجالات أخرى، مثل ليبيا، حيث دعم كلاهما الجنرال خليفة حفتر، وكذلك في السودان، حيث دعما المجلس العسكري الانتقالي.

### مجلسُ التعاون الخليجي

كما تحسنت علاقاتُ روسيا مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، على الرغم من أن أياً منها لم يكن له نفس القيمة الرمزية والاستراتيجية كما تحسّن العلاقة بين روسيا والسعودية. حافظت هذه الملكية الأصغر حجماً في الخليج الفارسي وروسيا على مشاركة دبلوماسية نشطة في السنوات الأخيرة بدافع واضح من العوامل نفسها التي أدت إلى تنشيط الارتباط السعودي مع روسيا، وإن المصالح المشتركة في قطاع الطاقة، زادت النشاط الروسي في الشرق الأوسط.

بالإضافة إلى الارتباط الدبلوماسي، لجأت روسيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي الأصغر كمشترين محتملين. على الرغم من التعبير عن الاهتمام من جانب المستثمرين المحتملين من الخليج وتقارير الاستثمارات الفعلية، فإن الافتقار إلى الشفافية من كلا الجانبين يجعل من الصعب قياس حجم هذه الأنشطة.

في عام 2016، عانى مشروع استثماري تم الإبلاغ عنه على نطاق واسع ومبشّر من قبل قطر لشراء حصة 19.5 في المائة من شركة النفط الروسية الحكومية روسنفت، بالشراكة مع عملاق الصناعات الاستخراجية جلينكور، ويعاني كذلك من نقص عام في الشفافية، ونقص المعلومات حول الأطراف المشاركة، وورد أنها صفقات غامضة في الكواليس، تشارك فيها البنوك القطرية والقطرية في روسيا. بدلاً من صفقة الخصخصة الناجحة، أصبح بيع أسهم Rosneft إلى قطر و Glencore مثلاً رئيسياً على الطبيعة غير الشفافة لعقد الصفقات الروسية، و الصعوبة المرتبطة بالاستثمار في روسيا.

على الرغم من ارتباط روسيا الدبلوماسي ومحاولات تنشيط العلاقات الاقتصادية مع شركائها الجدد في الخليج الفارسي، إلا أنه من الأفضل وصف علاقاتهم بأنها ذات اتساع كبير ولكن بعمق ضئيل.

من حيث تأثيرها الاقتصادي والمالي على المسرح العالمي، وأهميتها الدبلوماسية وتأثيرها الجيوسياسي، والقدرات العسكرية، فإن روسيا تفتقر إلى الشريك المثالي الذي ترغبه دول الخليج على ما يبدو. ولكن في الوقت الذي تواجه فيه المنطقة اضطرابات مستمرة، ومع عدم الاعتماد على القوة الخارجية الرئيسية والتي كانت بمثابة الهيمنة الإقليمية في أحسن الأحوال، والتي باتت تتطلع في أسوأ الأحوال إلى الانفصال عن الشرق الأوسط تماماً، فلا شك أن العلاقات الجيدة مع روسيا ستكون موضع ترحيب ومهمة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي. إنها جهة فاعلة رئيسية على المسرح العالمي، وقد لعبت دوراً حاسماً في الحرب الأهلية السورية، وهي عازمة على توسيع وجودها وتأثيرها في الشرق الأوسط.

ومع ذلك، فهي منافسٌ وليس حليفاً لمنتجي النفط والغاز في الخليج الفارسي؛ إنها في حاجة ماسة إلى الاستثمار وليس لديها سوى القليل لتقدمه لهم من حيث التقنيات أو الفرص الجديدة لتنويع اقتصاداتها؛ ولديها قدرات محدودة للغاية للتنبؤ بعيد المدى بالقوة العسكرية واستدامتها؛ وربما الأهم بالنسبة للممالك العربية السنية في الخليج أنها غير راغبة في اتخاذ موقفٍ حاسمٍ ضد شريكها منذ زمن طويل، إيران.

### روسيا تعود إلى شمال إفريقيا

مثل بلاد الشام والخليج الفارسي، شهد شمال إفريقيا جهوداً روسية لإعادة بناء العلاقات مع بعض عملائها السابقين، مستفيدةً من العلاقات القديمة والاضطرابات التي اجتاحت المنطقة في أعقاب الربيع العربي، وفراغ السلطة الناجم عن فك الارتباط أو عدم اهتمام الولايات المتحدة وحلفائها.

ركزت الدبلوماسية الروسية في شمال إفريقيا على ثلاث دول: مصر وليبيا والجزائر. وعلى الرغم من اختلافاتهم الواضحة، فإن المشاركة الروسية معهم كانت في الغالب مسألة فرصة أكثر من كونها إجراءات أو إستراتيجيات روسية متعمدة وموجهة. بعبارة أخرى، على عكس حالة التدخل الروسي في سوريا- حيث كان هناك الكثير على المحك بالنسبة لروسيا والتي يمكن اعتبارها إلى درجة مبالغ فيها حرباً ضرورية- فإن



الانخراط الروسي مع مصرَ وليبيا والجزائر كان مسألة الاختيار، أو الفرصة، بدلاً من الضرورة. ولكن هذا لا يعني أنّ التدخلَ الروسي في شمال إفريقيا لا يمكن أن يكون له عواقبُ استراتيجية - بل ربما يكون كذلك.

## مصر

كانت مصرُ هدفاً رئيسياً للنشاط الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري السوفيتي من خمسينيات القرن العشرين وحتى أوائل سبعينيات القرن الماضي، واعتبرت شريكاً مخلصاً للاتحاد السوفيتي. ومع ذلك، وتحت قيادة الرئيس آنذاك أنور السادات، اتجهت مصرُ نحو شراكة مع الولايات المتحدة. ففي عام 1972، أمرَ بطرد الآلاف من المستشارين العسكريين والمدنيين السوفيت وبدأ حواراً مع الولايات المتحدة أدى في النهاية إلى اتفاقات كامب ديفيد مع إسرائيل، مما مهدَ الطريقَ لنحو نصف قرن من الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط.

كان تحولُ السادات نحو الولايات المتحدة بمثابة نكسةٍ استراتيجية كبيرة للاتحاد السوفيتي.

مع وجود مصرَ بقوة في عمود الحلفاء الأمريكيين وتلقي مليارات الدولارات من المساعدات الأمريكية، لم يكن لدى الاتحاد السوفيتي سوى فرصةً ضئيلة لإقناع القيادة المصرية بالعودة إلى أي شيء يشبه علاقة ما قبل عام 1972. وبما أنّ روسيا انسحبت من الشرق الأوسط في التسعينيات من القرن الماضي للتعامل مع التحديات الداخلية الخاصة بها، فقد جذبت القليلَ من الشركاء المحتملين، خاصة أولئك مثل قادة مصر، الذين سيكونون قادرين على الاعتماد على التدفقات السخية للمساعدات الأمريكية والاستقبال الودي في الولايات المتحدة.

كما هو الحالُ مع العديد من الجوانب الأخرى للتطورات في الشرق الأوسط، كان الربيعُ العربي 2011 بمثابة نقطة انعطاف رئيسية في العلاقات بين روسيا ومصر. وقد زادَ سقوطُ الرئيس آنذاك حسني مبارك في مواجهة الاحتجاجات الشعبية الضخمة في عام 2011 و تأييدُ الولايات المتحدة الشعبية للانتفاضة الشعبية، من المخاوف الروسية طويلة الأمد بشأن الجهود الأمريكية لتعزيز الديمقراطية في الخارج، والتي اعتبرها القادة الروس تكتيكاً هشاً ومزعزِعاً للاستقرار. إن حقيقةً أن الولايات المتحدة

كانت على استعداد للتخلي عن مبارك- الحليف الموالي للولايات المتحدة منذ نحو ثلاثة عقود- باسم التغيير الديمقراطي يجب أن تكون مقلقةً بشكل خاص للنخب الروسية.

وعلى الرغم من عدم رضاهم عن صور الربيع العربي وسقوط مبارك، اتخذ القادة الروس موقفاً عملياً فيما يتعلق بخلفه محمد مرسي، وعلى الرغم من أن الحكومة الروسية قد صنفت جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية وحظرت في روسيا منذ عام 2003 ، سافر مرسي إلى روسيا واجتمع مع بوتين في أبريل 2013 ، ولكنّ الزيارة كانت على ما يبدو رمزيةً إلى حد كبير، مع تأثير عملي ضئيل للعلاقات الثنائية.

شهدت العلاقات الروسية المصرية تحسناً كبيراً بعد الإطاحة بمرسي في انقلاب عام 2013 وأصبح عبدُ الفتاح السيسي الزعيمَ الجديد لمصر. لم يستغنِ الزعيمان- اللذان نبذتهما الولايات المتحدة وغيرها من الديمقراطيات الغربية- عن المضي قدماً في هذا البرنامج. وفي أثناء التبادلات المتعددة للزيارات بين القادة الروس والمصريين وكبار المسؤولين منذ عام 2013 ، توصلت الحكومتان إلى اتفاقيات متعددة للتعاون. وفي حين أن المبلغ المحدد بالدولار لمبيعات الأسلحة الروسية إلى مصر غير معروف، فقد أبرم البلدان عدة صفقات لبيع العشرات من الطائرات المقاتلة والمروحيات ونظام الأسلحة الأخرى. وشملت الاتفاقيات الأخرى مشاريع الطاقة وبناء محطات الطاقة النووية وبياناً واسعاً عن الشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي.

ومع ذلك، وعلى الرغم من العدد المذهل للاتفاقات الموقعة، إلا أن القليل منها انتقل إلى مرحلة التنفيذ. على سبيل المثال، تم التوقيع على الصفقة رفيعة المستوى لبناء محطة للطاقة النووية في عام 2015 ، ولكن وفقاً لتقرير إخباري صدر في يوليو 2018 ، سيبدأ البناء "في العام المقبلين." ومن المرجح أن تسعى هذه الاتفاقات ببطء نحو التنفيذ، إن وجدت، وهي مضمّنة وتوسع روسيا إلى الاستفادة من هذه العلاقة، بالإضافة إلى تصميماتها الجيوسياسية على مصر. ويبدو أن مبيعات الأسلحة الروسية وتسليمها إلى مصر هي الاستثناء من هذا النمط.

لم تتعافَ العلاقة التجارية بين روسيا ومصرَ بعد سقوط طائرة روسية في شبه جزيرة سيناء عام 2015، مما أسفر عن مقتل أكثر من 200 سائح روسي. أعلنت الدولة الإسلامية مسؤوليتها عن إسقاط الطائرة، وأكدت السلطات المصرية بعد ذلك دورَ

المجموعة. قبل الهجوم الإرهابي، كانت منتجعاتُ البحر الأحمر في مصر مقصداً شهيراً لملايين السياح الروس ومصدراً هاماً للدخل في الاقتصاد المصري. وفي أعقاب المأساة، تم تعليقُ الرحلات الجوية الروسية إلى سيناء ولم تستأنف بعد.

في عام 2017، ظهرت تقاريرُ تفيد بأن موسكو والقاهرة منخرطتان في محادثات حول اتفاقية تسمح لروسيا بالوصول إلى القواعد الجوية المصرية. ومع ذلك، يبدو من غير المرجح أن توقع مصر مثل هذا الاتفاق الذي يحول دون توقف كبير في العلاقات مع الولايات المتحدة. لا تزال مصرُ تعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدات العسكرية الأمريكية - التي تصل قيمتها إلى 1.3 مليار دولار سنوياً، ومن المؤكد أن الحكومة الأمريكية ستعارض بشدة أيَّ اتفاق للسماح لروسيا بالوصول إلى القواعد الجوية المصرية. ومع ذلك، ورد أن بعضَ الأفراد والمعدات العسكرية الروسية قد نُشروا في منشآت عسكرية في شرق مصرَ دعماً لفصيل ليبي تدعمه روسيا منذ أوائل عام 2017، وقد أجرت جيوشُ البلدين العديدَ من التدريبات العسكرية المشتركة.

لا يزال الوضعُ نصفَ جيد في أحسن الأحوال. فعلى الرغم من ظهور الشراكة والإعلانات الودية، فإن العلاقات الروسية المصرية لم تحقق فوائدً لكلا الجانبين. لا يمكن لأي من الجانبين تقديم ما يريده الآخر، إذ تفتقرُ روسيا إلى الموارد التي تحتاجها مصر، في حين تفتقر مصرُ إلى الأموال اللازمة لدفع ما تقدمه روسيا. وأيضاً إن اعتمادَ مصر على الولايات المتحدة يمنعها من تزويد روسيا بالوصول الاستراتيجي والتأثير الجيوسياسي الذي تسعى إليه. ونتيجة لذلك، فإن الشراكة بين موسكو والقاهرة أقلُّ مما يمكن أن تؤدي به التصريحاتُ الجيدة إلى تصديق ذلك.

## ليبيا

إلى جانب دعمهم المشترك للأسد، انحازت روسيا ومصرُ إلى الجيش الوطني الليبي (LNA) وقائده الجنرال خليفة حفتر، وذلك بعد مرحلة عدم الاستقرار في ليبيا في أعقاب الانتفاضة ضد القذافي والتدخل العسكري من قبل الولايات المتحدة.

لا تزال الأوضاعُ في ليبيا وحكومة الوفاق الوطني وحلفاؤها مصدرَ قلقٍ أمني كبير لحكومة السيسي. ومع انسحاب الولايات المتحدة وحلفائها إلى حد كبير من الجهود الرامية إلى وضع حد للنزاع أو متابعة مصالحهم الخاصة في البلد الذي مزقته الحرب، بطريقة تم منح روسيا يدها الحرة لدعم حفتر والجيش الوطني الليبي.

ومع ذلك، يبدو أن الدعم الروسي لحفّار والجيش الوطني الليبي كان محدوداً النطاق. لا يوجد دليل على وجود طموحات روسية للتدخل في النزاع الليبي على نطاق يشبه التدخل العسكري في سوريا. كما لم يتم تأكيد التقارير المتعلقة بإمدادات الأسلحة الروسية إلى الجيش الوطني الليبي واتفق الأسلحة الكبير الذي زُعم أن حفتر وقّعه مع روسيا في عام 2017. وكان الدليل الأكثر ظهوراً والمبلغ الموثوق به فقط على تورط روسيا في النزاع الليبي هو وجود مقاتلين من هناك. شركة الأمن "الخاصة" ظاهرياً (فاغنز التي تسيطر عليها في الواقع الحكومة الروسية). وهذا يشير إلى رغبة الكرملين في البقاء على اتصال- مع الحفاظ على بعدها عن الجيش الوطني الليبي وحفتر- وتجنّب المشاركة المباشرة في المجتمع المدني الليبي.

بالنسبة لروسيا، تعدّ العلاقة مع إل "إن إيه" و حفتر فرصة محتملة لتعزيز موقعها في الشرق الأوسط بأكثر من طريقة. كما يعدّ التعاون الروسي مع مصرَ لدعم حفتر عاملاً مهماً في العلاقات الثنائية مع مصر. علاوة على ذلك، فإنّ التدخل العسكري للولايات المتحدة وحلفائها في عام 2011 في ليبيا، والذي أسفر عن الإطاحة بنظام القذافي، حرم روسيا من فرصة لبناء علاقاتها مع عميل سابق من الحقبة السوفيتية، كانت تسعى إليه، على الرغم من محدودية ذلك. النجاح في أحسن الأحوال، منذ زيارة بوتين هناك في

2008

إنّ اكتساب موطئ قدم في ليبيا، وفي النهاية القول في أي تسوية مستقبلية في ذلك البلد، يمكن أن يكون نقطة انطلاق لبناء النفوذ الروسي في شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، ووضع روسيا كقوة في جانب الولايات المتحدة ودولها. في الوقت الحاضر، يتكون أسطول البحر المتوسط الروسي، الذي أنشئ على أساس دائم في عام 2013، من السفن التي تنتشر من البحر الأسود، وتدعمها سفنٌ وغواصات من أساطيل الشمال والبلطيق. الوصول إلى مرافق الموانئ في ليبيا، أو حتى قاعدة بحرية دائمة، والتي، إن صحّت بعضُ التقارير، أنّ القذافي قدّمها لبوتين في عام 2008، يمكن أن يعزّز بشكل كبير من قدرة السرب للعمل في البحر الأبيض المتوسط.

تعدّ احتياطات ليبيا من الهيدروكربونات هدفاً جذاباً لشركات الطاقة الروسية، أو يمكن للعائدات من تلك الاحتياطات أن تدفع ثمن المشتريات المستقبلية للأسلحة الروسية من قبل جيش البلاد. يُحظر على روسيا حالياً إمداد الأسلحة إلى الفصائل الليبية بموجب

الحظر المفروض على الأسلحة ، ويمكن أن تكون في وضع جيد للقيام بذلك بمجرد رفع الحصار.

من الواضح أن الدبلوماسيين الروس يحجمون عن الرهان حصرياً على حفتر والجيش الوطني الليبرالي، فقد حافظوا على علاقات مع حكومة الوفاق الوطني، وبالتالي سعوا إلى التحوّط ضد جميع الحالات الطارئة المحتملة، والحفاظ على جميع الخيارات مفتوحة، والحفاظ على النفوذ الروسي في تسوية مستقبلية. بالنسبة لأي جهة فاعلة داخلية أو خارجية قادرة على فرض حلها على النزاع الليبي، فقد وضعت روسيا نفسها كحزب سيكون تأييده ضرورياً لأي تسوية في المستقبل.

## الجزائر

يمكن القول إن العلاقة الروسية الأكثر استقراراً في شمال إفريقيا كانت مع الجزائر. وتدين العلاقة باستقرارها واستدامتها إلى تراث العلاقات ما بعد الاستعمار في الحرب الباردة، إضافة إلى مسارات البلدين الفريدة منذ الحرب الباردة. بدأت العلاقات السوفيتية الجزائرية بالدعم السوفياتي للجزائر خلال حرب الاستقلال من فرنسا في الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين. واستمرت عمليات تسليم الأسلحة السوفياتية والمساعدة الأمنية بعد نهاية حرب الاستقلال، وساعدت في توطيد العلاقة التي استمرت طوال الحرب الباردة، على الرغم من أن الجزائر لم تكن أبداً بمثابة قمر صناعي سوفيتي بالكامل. حسب أحد التقديرات، من 1962 إلى 1989، حصلت الجزائر على أسلحة سوفيتية بقيمة 11 مليار دولار، يُفترض أن جزءاً كبيراً منها تم تمويله من خلال قروض سوفيتية أو ترتيبات أخرى مواتية.

كان من بين السمات المميزة للعلاقة بين روسيا والجزائر أن كلا البلدين شهدتا اضطرابات كبيرة في التسعينيات. انغمست الجزائر في حرب أهلية دموية ضد حركة إسلامية متشددة، بينما كافحت روسيا للتغلب على صدمة تفكك الاتحاد السوفيتي وشنت حملة طويلة ضد التمرد في الشيشان . وبالتالي، فإن الدولتين المشغلتين بالتحديات الداخلية لهما القليل من المصالح المشتركة للحفاظ على علاقاتهم الثنائية.

استؤنفت العلاقة مع خروج كل من الجزائر وروسيا من أوقات الاضطرابات في أوائل العقد الأول من القرن العشرين. كلاهما كان له مصلحة في إعادة بناء العلاقة. كانوا يقتربون من بعضهم البعض محجوبين عن الحكم وعلى أساس البراغماتية. بالنسبة

للجزائر، فإن تقوية العلاقات مع روسيا- وهي قوة كبرى تسعى إلى إعادة تأكيد نفسها على الساحة الدولية المستقلة عن الولايات المتحدة وتعارض سياستها الخارجية الأخلاقية- كان اقتراحاً جذاباً. أمّا بالنسبة لروسيا، فكان توسيع آفاق سياستها الخارجية من خلال إعادة بناء علاقاتها مع دولة مهمة في شمال إفريقيا مع دور رئيسي تلعبه في الشرق الأوسط والعلاقات القوية مع أوروبا خطوةً منطقية أيضاً.

كان التقاطع الواضح للمصالح الروسية والجزائرية هو مبيعات الأسلحة والطاقة، ولا سيما الغاز، اللذان كانا من كبار الموردين والمنافسين لهما في السوق الأوروبية. وقد أسفرت سلسلة من الزيارات رفيعة المستوى في أوائل عام 2000 عن شراكة استراتيجية. مثلاً الاتفاقية الموقعة في عام 2001 - على الرغم من أنها تسمية خاطئة، حيث حافظت الدولتان على علاقة معاملات في معظمها- واستئناف مبيعات الأسلحة الروسية إلى الجزائر.

وبالنظر إلى انتشار النظم القديمة السوفيتية في الترسانة الجزائرية، كان المكان الطبيعي للبلدين من خلالها لإعادة بناء علاقاتهم. قام بوتين بزيارة للجزائر في عام 2006، والتي أسفرت عن صفقة لتسوية الديون الجزائرية المستحقة لروسيا الموروثة من الاتحاد السوفياتي، واتفاق الجزائر لشراء 7.5 مليار دولار في الأسلحة الروسية. وعلى الرغم من بعض الخلافات حول نوعية الأسلحة الروسية، برزت الجزائر كمشتري رئيسي للأسلحة الروسية - 11 مليار دولار بين عامي 2000 و 2018

وبدا أن العلاقة أقل تطوراً وشبهاً في مجال الطاقة، حيث يكون البلدان منافسين، كلٌّ منهما يزود أوروبا بالغاز، وكل منهما يسعى إلى الحصول على حصة أكبر في سوق الغاز الأوروبي المزدهم بشكل متزايد. شاركت شركات روسية كبرى مثل Lukoil و Gazprom في مشاريع التنقيب عن النفط والغاز، لكن يبدو أن التقدم نحو الصفقات الفعلية كان بطيئاً. ويبدو أن التعاون بين شركات الطاقة الروسية و Sonatrach الجزائرية يقتصر على مجالات لا تتداخل فيها مع مصالح التصدير المنافسة لها.

مع تورط روسيا مؤخراً في النزاع الداخلي الليبي، فإن للجزائر وروسيا مصلحة مشتركة في التطورات في ذلك البلد. في هذه الحالة، أيضاً، لدى الاثنین حوافز قوية لإدارة علاقاتهما بشكل بناء وتجنب التوترات المحتملة. يبدو أن دعم روسيا للجيش الوطني الليبي وحفر، إلى جانب التواصل المستمر مع الحكومة الليبية المصممة

لضمان دور روسي رئيسي في أي تسوية ليبية مستقبلية، مقبولٌ لدى الجزائر؛ التي كان نهجها تجاه النزاع في ليبيا غير متدخل إلى حد كبير. ومن المفترض أن تساعد شحنات الأسلحة الروسية الأخيرة إلى الجزائر على تأمين حدودها الطويلة مع ليبيا، مما يرضي كل من موسكو والجزائر. علاوةً على ذلك، فإن الوضع السياسي الداخلي المحفوف بالمخاطر في الجزائر يوفر حافزاً إضافياً لحكومتها التي تكافح مع التحدي المتمثل في الانتقال المنظم إلى رئيس جديد (في أعقاب استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي قضى فترة طويلة في منصبه) للحفاظ على موقفٍ صارمٍ وحذر فيما يتعلق بالصراع الليبي.

إن مقارنةً روسيا المتأينة وغير الحكيمة للصعوبات الداخلية للجزائر- في أعقاب محاولة بوتفليقة الفاشلة للبقاء في السلطة- تدل على رغبة موسكو في الحفاظ على علاقة المنفعة المتبادلة مع أية حكومة جزائرية مهتمة بالشئ نفسه . ويعكس إصرار روسيا على عدم تدخل الأطراف الخارجية في الشؤون الداخلية للجزائر نفور الكرملين من النقد الأجنبي لممارساته الداخلية. قد يبدو موقف موسكو غير المبالي تجاه التطورات المحلية الجزائرية مفتقراً إلى الالتزام الحقيقي بالشراكة، وربما خيب آمال مؤيدي بوتفليقة. ومع ذلك، فإن تصرفاتها تشير إلى قادة الجزائر الحاليين والمستقبليين أن روسيا لديها ميلٌ قليل إلى نقد سياساتها الداخلية وتلتزم بالعلاقة - وإذا لزم الأمر، لحمايتها من النقد الدولي لممارساتها الداخلية طالما كانت حقوقها محمية .

كانت المشاركة الروسية في الحرب الأهلية السورية مسألةً ضروريةً وفرصةً. كانت بحاجة إلى حماية آخر عميلٍ لها في الشرق الأوسط، وأرادت استخدام تلك المشاركة كنقطة انطلاق لإظهار مكانة بارزة في الشؤون الإقليمية، في وقت كانت فيه القوى الكبرى الأخرى إما مترددة في التدخل أو تسعى إلى الحد من التزامها هناك. على النقيض من ذلك، فإن المشاركة الروسية في شمال إفريقيا كانت مجرد فرصة محضة لاستعادة أو تعزيز العلاقات القديمة، والبناء على نجاح التدخل العسكري في سوريا ، والاستفادة من فراغ السلطة ذاته في المنطقة التي أتاحت الفرصة لروسيا التقدم في بلاد الشام والخليج الفارسي.

خصت روسيا مواردٍ قليلةً لشمال إفريقيا، واستفادت من علاقاتها المستعادة هناك. هذه هي إنجازاتٌ كبيرة. ومع ذلك، فإن مسألة ما إذا كان بإمكانها أن تؤدي إلى دور روسي طويل المدى وأكثر استراتيجياً في المنطقة ما زالت مفتوحة.

بالنظر إلى طبيعة معاملات العلاقات الرئيسية لروسيا في شمال إفريقيا، ومواردها المحدودة، والممانعة (حتى الآن) في تحمل مخاطر كبيرة، وعدم قدرتها على تزويد شركائها الإقليميين بما يحتاجون إليه، فقد لا تكون جهودها الحالية كافية. ربما ستحتاج لتأمين موطنٍ قدم حقيقي في شمال إفريقيا- إلى تخصيص موارد لضمان الاستقرار والأمن، وكذلك من أجل التنمية في وقت تشهد فيه المنطقة ليس فقط آثار انسحاب الولايات المتحدة ، ولكن أيضاً دخول الصين بمواردها المالية والتكنولوجية الهائلة، فضلاً عن طموحاتها للقيام بدور أكبر خارج منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

### خاتمة وانعكاسات على المصالح والسياسة الأمريكية

عادت روسيا إلى الشرق الأوسط. ونجح الكرملين- في بلاد الشام، شمال إفريقيا، وفي الخليج الفارسي- في إعادة بناء بعض العلاقات القديمة التي تخرى عنها خلال التسعينيات المضطربة.

وبفضل التدخل العسكري الناجح في سوريا، برزت موسكو كوسيط قوة مهم يقع عند تقاطع المصالح المتعددة التي تسببت فيها الحرب الأهلية السورية في الصراع.

بمهارة وإصرار واستعداد لقبول بعض المخاطر، قد لا تكون موسكو "الأمة التي لا غنى عنها" كما زعمت الولايات المتحدة عنها ذات مرة. لكن ممثلي الدولة الروسية ذوي القدرات العالية يحملون أنفسهم بطرق لا تدع مجالاً للشك في أن روسيا مرة أخرى في الطبقة العليا من سياسات القوة في الشرق الأوسط. ومع ذلك، هناك اختلافات كبيرة بين دور الولايات المتحدة بعد عام 1990 والدور الذي تطمح روسيا إلى لعبه الآن. كانت الولايات المتحدة في تسعينيات القرن الماضي هي صانع القواعد والمنفذ، وكانت قادرة على القيام بهذا الدور على استعداد فريد. وكان هذا هو السبب وراء رغبة جميع الأطراف الأخرى في التحدث إلى الولايات المتحدة.

في المقابل، لا يبدو أن روسيا لا غنى عنها. في حالات متعددة، أدخلت نفسها وأصبحت طرفاً تعتبر موافقته ضرورية، حتى لو كانت موسكو بالكاد في وضع يمكنها من تقديم الحلول الصحيحة للمشاكل الخطيرة. قد ترغب دول الشرق الأوسط في التحدث إلى روسيا، لكنهم لا يتوهمون أن موسكو يمكن أن تحقق النتائج التي تسعى إليها.



لا ينبغي أن يخفي نجاح روسيا- في إعادة ترسيخ نفسها كعنصرٍ فاعلٍ مهم في الشرق الأوسط- حقيقةً أن مجموعة أدواتها، العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية، للتخطيط والمحافظة على سلطتها ونفوذها في المنطقة متواضعةٌ للغاية. كانت الدبلوماسية رفيعة المستوى مفيدةً لصورة روسيا كقوة كبرى في وقتٍ كانت فيه إدارتا أوباما وترامب تبحثان عن فرص لتقليل المشاركة الأمريكية في المنطقة. حتى عندما يقترن بمبيعات الأسلحة، وهي أداة رئيسية في مجموعة الأدوات الروسية، لا يستطيع الكرملين فعل الكثير لمعالجة التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية المجتمعية الملحة في المنطقة.

علاوةً على ذلك، بصرف النظر عن سوريا، فإن أهم علاقات روسيا في الشرق الأوسط تحدث مع دولٍ غير عربية- إسرائيل وتركيا وإيران. ومع ذلك، فإن أكثر مشاكل الشرق الأوسط إلحاحاً هي داخل المجتمعات العربية. هناك القليل الذي يمكن لروسيا أن تقدمه لهم لمعالجة هذه المشاكل، والتي من المرجح أن تحد من وصولها والبقاء في المنطقة.

القدرة على التحدث مع جميع الأطراف هي العاصمة التي يبدو أن القادة الروس يقدرونها أكثر من غيرها ويحاولون لعبها بشكل متكرر. لكن عدم رغبة الكرملين في إنفاق أي من هذه العاصمة قد وضع قيوداً قوياً على الدبلوماسية الروسية في الشرق الأوسط. في سوريا- على سبيل المثال- تتعارض المصالح الروسية إلى حد ما مع المصالح الإيرانية، بعد نجاحها المشترك في دعم نظام الأسد. يبدو أن روسيا غير راغبة وغير قادرة على الانتصار على شريك رئيسي في المنطقة للتخلي عن السياسات التخريبية التي تهدد إسرائيل، والتي تريد روسيا من خلالها الحفاظ على علاقات جيدة. وأيضاً في الخليج الفارسي- حيث وصلت العلاقات مع المملكة العربية السعودية إلى أعلى مستوياتها التاريخية- تبدو موسكو غير راغبة بالمثل وغير قادرة على الوقوف إلى جانب بين الرياض وطهران، ناهيك عن التوترات المتصاعدة المعتدلة.

على الرغم من المهارة والإصرار اللذين أبداهما الدبلوماسيون والقيادة الروسية في السعي لتحقيق هدفهم المتمثل في إعادة روسيا إلى موقع بارز في الشرق الأوسط، والمخاطر الكامنة في أي استخدام للقوة العسكرية في المنطقة، فقد تم تسهيل عودة روسيا إلى المنطقة.

في سوريا، وقبل التحركات العسكرية الروسية في خريف عام 2015 ، أوضحت إدارة أوباما بكل وضوح أنها لن تتدخل مباشرة إلى جانب المعارضة وأن الدور العسكري الأمريكي سوف يقتصر على الحملة ضد الدولة الإسلامية، مما يترك روسيا حرة لدعم نظام الأسد.

في الخليج الفارسي، استفادت روسيا من المخاوف الناجمة عن محور الولايات المتحدة المعلن عنه على نطاق واسع تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ والرغبة في طريقة جديدة مع إيران. وبالمثل، فإن تقارب تركيا مع روسيا كان مدفوعاً بتراجع علاقتها بالولايات المتحدة وأوروبا. وكذلك تحدث عودة روسيا إلى شمال إفريقيا على خلفية الغياب الأمريكي عن المنطقة منذ حملة ليبيا الفاشلة عام 2011.

على الرغم من التنبؤات المبكرة بأن روسيا كانت تتفوق في سوريا وقد تواجه عواقب وخيمة دبلوماسية وعسكرية واقتصادية، فإن الكرملين كان محافظاً بشكل عام في تصرفاته وتجنب بمهارة المخاطر التي لا داعي لها في مساعيه الشرق أوسطية. تم تنفيذ التدخل السوري بمجرد أن أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة لن تقف في طريق الجيش الروسي. لقد عمل الجيش الروسي في سوريا بطريقة تهدف بشكل واضح إلى تقليل مخاطر الخسائر على الأرض وفي الجو. في أماكن أخرى، تم تنفيذ ارتباطات روسية لتقليل تكاليفها وتحقيق أقصى قدر من الأرباح. بعبارة أخرى، كان الكرملين يكره المخاطرة، على عكس سمعته في الجراة والتهور.

قوبلت عودة روسيا إلى الشرق الأوسط- في مجتمع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية- بالفرع والخوف من عودة ظهورها كعنصر فاعل معادٍ لمصالح الولايات المتحدة، وبعبارة أخرى، كمفسد. تجلّى هذا الموقف بشكل خاص في أعقاب قرار ترامب في أكتوبر 2019 بسحب القوات الأمريكية من شمال سوريا وتمهيد الطريق أمام توغل تركيا في المنطقة، الأمر الذي عرّض الميليشيات التي تقودها الولايات المتحدة الكردية للخطر. أدى هذا التحول في الأحداث إلى تحرك القوات الروسية إلى المنطقة، واتفق بين الميليشيات وحكومة الأسد لإعادة الأراضي التي تحتلها الميليشيات إلى سيطرة الحكومة كئمن لوقف الهجوم التركي.

أعرب الكثير من التعليقات في الولايات المتحدة عن أسفه للمكاسب التي يمكن أن تدركها روسيا نتيجة لقرار ترامب. كانت الميزة البارزة لهذا التعليق أنه بالكاد قدّم أيّ

منها رؤية واقعية للمصالح الأمريكية على المحك والتأثير المحتمل للقرار على المصالح الأمريكية. سيكون من الخطأ والضربة على المصالح الأمريكية إذا تم تعزيز هذه النظرة أحادية الجانب للوضع في إجماع في مجتمع السياسة، وأصبحت بالفعل الأساس المنطقي لسياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا وروسيا والشرق الأوسط.

إنها حقيقة أن الولايات المتحدة تحاول - دون جدوى - تخفيض التزاماتها في الشرق الأوسط منذ مطلع القرن. لقد خلق صعود الصين شرطاً قوياً لصانعي السياسة في الولايات المتحدة لإعادة تركيز طاقتهم ومواردهم على مسرح آسيا والمحيط الهادئ. إن الطبيعة المتغيرة لأسواق الطاقة العالمية مدفوعة بثورة الصخر الزيتي وضرورة معالجة تغير المناخ قد قللت - تدريجياً ولكن بشكل كبير - من أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لصحة الاقتصاد العالمي. من المرجح أن تتسارع هذه العملية في المستقبل المنظور.

في ضوء هذه التطورات، يمكن تقسيم المصالح الأساسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط إلى الفئات الأربع التالية: منع الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة؛ منع إيران من امتلاك أسلحة نووية؛ ضمان أمن دولة إسرائيل؛ وتدفق النفط من الشرق الأوسط، والذي طالما ظل عاملاً مهماً لصحة الاقتصاد العالمي. وهكذا فإن عودة روسيا إلى الشرق الأوسط بصفقتها وسيط قوة رئيسي لا يعرض أياً من هذه المصالح للخطر، فمع المهارة والإبداع الدبلوماسي، يمكن للمرء أن يتخيل أنه يمكن تسخير الوجود المتزايد لروسيا لتعزيزها.

لروسيا أيضاً - مثل الولايات المتحدة - مصلحة كبيرة في هزيمة الدولة الإسلامية وغيرها من الحركات الإرهابية. ولطالما كانت الشراكة مع روسيا في محاربة الإرهاب هدفاً رئيسياً للعديد من الإدارات الأمريكية، ويجب أن تستمر أو تحاول مرة أخرى. علاوة على ذلك، تواصل الولايات المتحدة الحفاظ على وجود عسكري قوي - بحري وجوي وبري - في الشرق الأوسط، مما يمكنها من ضرب أهداف إرهابية، وهو ما لا يعوقه الوجود العسكري الروسي في سوريا.

لا تزال الصفقة النووية لإدارة أوباما - خطة العمل الشاملة المشتركة - مع إيران هي الخيار الأفضل للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني دون الحرب. لم تحلّ الخطة

مشكلة طموحات إيران النووية، لكنها ساعدت على احتوائها وإدارتها لفترة طويلة. الأهم من ذلك أن روسيا كانت شريكة في تلك المفاوضات ولا تزال طرفاً في الصفقة.

شهدت العلاقات الروسية الإسرائيلية تحولاً كبيراً منذ الحرب الباردة وبلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق. تجاهل معظم المسؤولين الروس الضربات الإسرائيلية ضد الأهداف الإيرانية في سوريا وأعربوا عن التزامهم بأمن دولة إسرائيل. تشترك كل من موسكو وتل أبيب في استعادة درجة البكالوريوس إلى سوريا واحتواء النفوذ الإيراني هناك. من المرجح أن كلاهما يفضلان حكومة مستقرة تدعمها روسيا ويقودها الأسد على الفوضى.

لا تشكل الدبلوماسية الروسية في الخليج العربي تهديداً لتدفق النفط من المنطقة. إذ ليس لروسيا وجود عسكري في المنطقة، حيث لا يزال الوجود الأمريكي قوياً. ينشغل الكرملين بمغازلة الدول الخليجية الرئيسية المنتجة للنفط، كما يتضح من زيارة بوتين الأخيرة للسعودية والإمارات العربية المتحدة، في حين أن النفوذ الروسي تجاه إيران محدود في أحسن الأحوال، فإن قدرتها على التعامل مع طهران يمكن أن تثبت فائدتها في موقف الأزمة في المستقبل.

يجب أن تترجم حصة الولايات المتحدة المتناقصة في الشرق الأوسط إلى مجموعة مختلفة من المساعي للدبلوماسية الأمريكية في المنطقة. فبعد حربين فاشلتين مع أهداف تحويلية - في العراق وأفغانستان - ومع تركيز الولايات المتحدة بشكل متزايد على مسرح آسيا والمحيط الهادئ، من غير المرجح أن يكون هدف تحويل الشرق الأوسط وحل مشاكله العديدة دليل السياسة الأمريكية في المنطقة. الهدف الأكثر واقعية وواقعية لسياسة الولايات المتحدة هو مساعدة شركاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط على إدارة مشاكل المنطقة ومنعهم من التصاعد.

إن مزيج روسيا من الموارد المحدودة والطموحات الكبيرة يجعلها للوهلة الأولى أمراً غير مرجح، لكن عند النظر إلى مزيد من الشريك المعقول للولايات المتحدة. إن المصالح الروسية لن تخدم بشكل جيد من خلال تصاعد التوترات في أجزاء مختلفة من المنطقة. من الأرجح أن يتم تقديم خدمة أفضل لهم من خلال تفاهم مشترك مع الولايات المتحدة يهدف إلى إدارة عدم الاستقرار ومنع تصاعد التوترات. يمكن أن يكون النقاء

المصالح هذا بمثابة أساس للدبلوماسية الإبداعية ولإشراك روسيا واستكشاف كيف يمكن لعودتها إلى الشرق الأوسط أن تخدم المصالح الأمريكية.

سينتطلب هذا الجهد الدبلوماسي الجديد اتباع نهج مختلف تجاه روسيا والشرق الأوسط من جانب الولايات المتحدة. على الرغم من انشغال الولايات المتحدة الحالي بالمنافسة بين القوى العظمى، فإن الكثير من مجتمع الأمن القومي في الولايات المتحدة- إن لم يكن معظمه- لا يعتبر روسيا قوةً عظمى حقيقية، ويُنظر إليها في أحسن الأحوال كقوة عظمى كانت موجودة حالة طويلة الأجل، تراجع لا رجعة فيه. يمكن أن تؤدي وجهة النظر هذه لروسيا إلى تقدير محفوف بالمخاطر للطموحات والقدرات والموارد الروسية المتاحة لصانعي السياسة الروس، فضلاً عن ميل إلى إساءة فهم كيفية رؤية القوى والزعماء الآخرين لروسيا. يمكن أن تؤدي هذه المفاهيم الخاطئة إلى غطرسة وسوء تقدير محفوفان بنتائج سلبية على المصالح الأمريكية. بصرف النظر عن جميع مشاكل روسيا وأوجه القصور فيها، من المحتم أن تظل طرفاً فاعلاً مهماً في الشرق الأوسط تكون مصالحها في بعض الأحيان غير متوافقة مع مصالح الولايات المتحدة، ولكنها لن تكون دائماً ضارة بها. سيكون التحدي الذي تواجهه الدبلوماسية الأمريكية هو إدارة الأول وتعظيم الأخير.

بالنسبة للولايات المتحدة، التي اعتادت منذ فترة طويلة على غياب روسيا عن الشرق الأوسط، فإن هذه الحقائق الجديدة بالكاد سببٌ للذعر. بدلاً من ذلك، من الضروري أن ندرك أن الكثير، إن لم يكن معظم ما تمكنت روسيا من تحقيقه في المنطقة، كان من مهام الولايات المتحدة إعادة تحديد مصالحها في الشرق الأوسط وإعادة تحديد موقعها هناك. إذا نظرنا إلى هذه التطورات، يجب أن يُنظر إلى هذين التطورين على أنهما فتحة لتصحيح مسار رئيسي لسياسة الولايات المتحدة يسترشدان بمجموعة من الأهداف الأكثر تواضعاً، ولكن في النهاية أكثر واقعية وإنتاجية.

### شكر وتقدير

المؤلف ممتنٌ لميشيل دن وتوماس جراهام وراجان مينون وآرون ديفيد ميلر وكريم سادجادبور وريتشارد سوكولسكي وبول سترونسكي وفريدريك وهري وأندرو فايس لتعليقاتهم المفيدة والبناءة على مسودة سابقة لهذه الورقة. قدم نيكول نج وألكسندر

ﻓﻼﺩﻳﻜﻴﺘﺶ ﻣﺴﺎﻋﺪة ﺑﺤﺜﻴة ﻣﺘﻤﻴﺰة. ﻳﺘﺤﻤﻞ ﺍﻟﻤﻮﻟﻒ ﺍﻟﻤﺴﻮﺋﻮﻟﻴة ﺍﻟﻜﺎﻣﻠة ﻋﻦ ﺃﻳﺌ ﺁﺧﻄﺎﺀ  
ﻣﺘﺒﻘﻴة ﻓﻲ ﺍﻟﻮﻗﺎﺋﻊ ﺃﻭ ﺍﻟﺄﺣﻜﺎﻡ.